



المملكة المغربية  
البرلمان  
مجلس المستشارين

# تقرير

## لجنة الخارجية والدفاع الوطني والمخاربات المقيمين في الخارج حول:

1. مشروع قانون رقم 08.20 يوافق بموجبه على معاهدة أفريقيًا منطقة خالية من السلاح النووي ( معاهدة بليندابا )، الموقعته بالقاهرة (مصر) في 11 أبريل 1996.
2. مشروع قانون رقم 45.20 يوافق بموجبه على الميثاق الإفريقي للسلامة على الطرق، المعتمد بأديس أبابا (إثيوبيا) في 31 يناير 2016.
3. مشروع قانون رقم 54.20 يوافق بموجبه على اتفاق تعديل اتفاقية التبادل الحر بين المملكة المغربية وجمهورية تركيا، الموقع بالرباط في 24 أغسطس 2020.
4. مشروع قانون رقم 59.20 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن الامتيازات والحصانات بين حكومة المملكة المغربية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية، الموقع بالرباط في فاتح سبتمبر 2020.
5. مشروع قانون رقم 60.20 يوافق بموجبه على النظام الأساسي للبنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، الموقع ببكين في 29 يونيو 2015.

مقرر اللجنة : السيد المستشار أحمد بولون

رئيس اللجنة : السيد المستشار محمد الرزمت

= دورة أبريل 2021 =

الولاية التشريعية 2015- 2021 / السنة التشريعية 2020-2021

# بطاقة تقنية

■ رئيس اللجنة: المستشار محمد الرزمة

■ مقرر اللجنة: المستشار أحمد بولون

■ تاريخ الدراسة والتصويت على مشاريع القوانين: الأربعاء 31 مارس 2021

■ عدد الاجتماعات : 1

■ عدد ساعات العمل : ساعة واحدة و35 دقيقة.

■ الطاقم الإداري الذي أعد التقرير : تحت إشراف مقرر اللجنة

خالد طاهري (رئيس مصلحة اللجنة)

- كريمة الزباني

- محجوبة امطفري

■ نتيجة التصويت على مشاريع القوانين :

## بإجماع الحاضرين

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

السيد الرئيس المحترم ،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون ،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون ،

يشرفني أن أعرض على أنظار المجلس الموقر نص التقرير الذي أعدته لجنة

الخارجية والدفاع الوطني والمغاربة المقيمين في الخارج حول مشاريع قوانين تهم

خمس اتفاقيات دولية :

1. مشروع قانون رقم 08.20 يوافق بموجبه على معاهدة أفريقيًا منطقة خالية من السلاح النووي ( معاهدة بليندايا )، الموقعَة بالقاهرة (مصر) في 11 أبريل 1996.
2. مشروع قانون رقم 45.20 يوافق بموجبه على الميثاق الإفريقي للسلامة على الطرق، المعتمد بأديس أبابا (إثيوبيا) في 31 يناير 2016.
3. مشروع قانون رقم 54.20 يوافق بموجبه على اتفاق تعديل اتفاقية التبادل الحر بين المملكة المغربية وجمهورية تركيا، الموقع بالرباط في 24 أغسطس 2020.
4. مشروع قانون رقم 59.20 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن الامتيازات والحصانات بين حكومة المملكة المغربية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية، الموقع بالرباط في فاتح سبتمبر 2020.
5. مشروع قانون رقم 60.20 يوافق بموجبه على النظام الأساسي للبنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، الموقع ببكين في 29 يونيو 2015.

درست اللجنة مشاريع القوانين المذكورة أعلاه خلال الاجتماع المنعقد بتاريخ

الأربعاء 31 مارس 2021 برئاسة السيد محمد الرزماة رئيس اللجنة وبحضور السيدة

نزهة الوافي الوزيرة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة

المقيمين بالخارج المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج.

والتي قدمت عرضا أبرزت من خلاله أن السياق العام لدراسة هذه الاتفاقية

يندرج في إطار الدينامية المستمرة للدبلوماسية المغربية الهادفة إلى توسيع شراكات

المملكة المغربية وتنويع ميادين تعاونها ومواصلة انفتاحها على مختلف مناطق العالم

بما يعزز تموقعها القاري والدولي في مختلف المجالات تجسيدا للتوجيهات الملكية

السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، وفي هذا الإطار

أفادت أن الأمر يتعلق باتفاقيين ثنائيين، الأول يهم تعديل اتفاقية التبادل الحر بين

المملكة المغربية وجمهورية تركيا كتديير استثنائي يروم فرض الرسوم الجمركية لمدة

خمس سنوات على المنتجات الصناعية ذات المنشأ بالنسبة لجمهورية تركيا والمدرجة

بالملاحق 1 لهذا الاتفاق لتبلغ 90 في المائة من قيمة الرسوم الجمركية المطبقة وفق

الدولة الأكثر رعاية الجاري بها العمل على ألا يطبق الجانب المغربي أي رسوم أخرى ذات أثر مماثل للرسوم الجمركية على الواردات ذات منشأ جمهورية تركيا.

أما الاتفاق الثاني بشأن الحصانات والامتيازات بين المملكة المغربية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية فهو يهدف إلى تعزيز الحماية التي تتمتع بها قنصليات كل من الطرفين لدى الطرف الآخر والموظفون القنصليون والمستخدمون القنصليون وأفراد عائلاتهم وكذا توضيح الحمایات التي يتمتع بها أعضاء البعثة الدبلوماسية وأعضاء عائلاتهم، وذلك قصد ضمان السير الفعال لبعثاتهما الدبلوماسية ومراكزها القنصلية بموجب المادة 73 من اتفاقية فيينا بشأن العلاقات القنصلية.

أما فيما يخص الاتفاقيات المتعددة الأطراف فقد أكدت السيدة الوزيرة المنتدبة أن المغرب أضحي خلال السنوات الأخيرة فاعلا رئيسيا في مسلسل الشراكة الاستراتيجية الأسيوية الإفريقية، هذا التحول يجسد استمرار انفتاح بلادنا على الفضاءات الاقتصادية الأسيوية وكذا تعزيز استكمال انخراطها في المنظومة التعاقدية للاتحاد الإفريقي.

وحول اتفاق النظام الأساسي للبنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية،

أوضحت أنه يروم تعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة وخلق الثروة وتحسين الربط

بين البنيات التحتية في القطاعات المنتجة الأخرى، هذا فضلا عن الارتقاء بالتعاون

والشراكة الجهوية من أجل دراسة تحديات التنمية وكذا التعاون الوثيق مع

مؤسسات التنمية الثنائية والمتعددة الأطراف الأخرى.

أما فيما يخص اتفاق الميثاق الإفريقي للسلامة على الطرق، أكدت أن الهدف

من هذا الميثاق هو إرساء إطار لسياسات تحسين السلامة على الطرق في إفريقيا بغية

تسهيل تهيئة بيئة مواتية للحد بدرجة كبيرة من حوادث الطرق ووضع سياسات

قطرية للسلامة على الطرق والمساهمة في تنسيق جهود السلامة الطرقيّة في القارة

الإفريقية وتعزيز التوافق والانسجام بين عمليات جمع ومعالجة ونشر بيانات

السلامة على الطرق.

وحول اتفاق معاهدة إفريقيا منطقة خالية من السلاح النووي أبرزت أن هذه

المعاهدة تندرج في إطار اتفاق دولي تحت إشراف الأمم المتحدة بعدم صنع أسلحة

نووية أو إحرار أو سيطرة عليها، وذلك بناء على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة

3472 بء (د 30) المؤرخ في 11 ديسمبر 1975.

**السيد الرئيس المحترم ،**

**السيدات والسادة الوزراء المحترمون ،**

**السيدات والسادة المستشارون المحترمون ،**

لقد شكلت مناقشة مضامين هذه الاتفاقيات الدولية فرصة أجمع من خلالها السيدات والسادة المستشارون على قيمة وأهمية هذه الاتفاقيات وأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية ، وفي هذا الإطار أشادوا بالمجهودات المبذولة من طرف الجهاز الدبلوماسي مستحضرين الانتصارات الدبلوماسية للمملكة المتمثلة في تحرير معبر الكركرات ، الاعتراف الأمريكي بالسيادة المغربية على كامل تراب الصحراء، توالي فتح السفارات والقنصليات بالأقاليم الجنوبية للمملكة : مدينتي العيون والداخلة، تقرير وزارة الخارجية الأمريكية حول حقوق الإنسان لعام 2020 الذي أدرج إقليم الصحراء المغربية ضمن سيادة المملكة والتعاون العسكري والأمني المغربي الأمريكي عملية الأسد الإفريقي 2021 بمنطقة المحبس والداخلة.

داعين في هذا السياق إلى ضرورة تعزيز واستثمار هذه الانتصارات الدبلوماسية لتحيين وإبرام العديد من الاتفاقيات الدولية ذات المنفعة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لبلادنا.

وحول اتفاق تعديل اتفاقية التبادل الحر بين المملكة المغربية وجمهورية تركيا، أشاروا لأهمية مراجعة هذه الاتفاقية نظرا لتكلفتها الباهظة على الاقتصاد الوطني من حيث التنافسية الاقتصادية وأثرها على ميزان الأداء التجاري والمخاطر التي تتعرض لها المقاولات الصغيرة والمتوسطة، ولاسيما قطاع النسيج حيث طالبوا بضرورة إطلاع البرلمان على الوثائق التقييمية لهذه الاتفاقية وكافة الاتفاقيات المرتبطة بالتبادل الحر، إشراك المهنيين في كافة مراحل الدراسة والإعداد لمثل هذه الاتفاقيات، وكذا الاستفادة من خبرة وتجربة التمثيليات السياسية بمجلس المستشارين في الشق الاقتصادي والاجتماعي، تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني من حيث دعم الصادرات وتفعيل دور الدبلوماسية الاقتصادية.

ومن جهة أخرى، تم التساؤل حول الموقف التركي من تعديل هذه الاتفاقية والتوقعات المستقبلية لاتفاقيات التبادل الحر في ظل الوضع الدولي المتسم بتفشي وباء كورونا وتداعياته على العلاقات الاقتصادية والتجارية الدولية.



وفيما يتعلق باتفاق الامتيازات والحصانات بين حكومة المملكة المغربية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية تم التأكيد على عمق العلاقات التاريخية بين البلدين حيث أشاروا إلى أن المملكة المغربية دولة ذات أعراف وتقاليد دبلوماسية عريقة وعلاقة بالموضوع تمت الدعوة إلى ضرورة تنويع وتطوير الشراكات مع الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها قوة عظمى فاعلة في المنتظم الدولي.

ومن جهة أخرى تساءل أحد المتدخلين حول نظام الحصانات والامتيازات الدبلوماسية من ناحية مبدأ المعاملة بالمثل بين البلدين ولاسيما فيما يخص الآليات والضمانات القانونية التي يوفرها للأعوان الدبلوماسيين والقنصليين والموظفين.

أما فيما يخص اتفاق النظام الأساسي للبنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية دعوا إلى ضرورة استفادة بلادنا من هذا الاتفاق فيما يخص البنية التحتية والطرق السيارة.

وحول معاهدة إفريقيا منطقة خالية من السلاح النووي، أكدوا أن انضمام المغرب لهذه الاتفاقية يعزز مكانة بلادنا كدولة متشبثة بقيم السلم والأمن الدوليين عبر التاريخ.

وبموازاة ذلك شمل النقاش عدة قضايا تهم الشأن الدبلوماسي للملكة حيث اعتبر السيدات والسادة المستشارين فرصة هذا اللقاء مناسبة لبسط وطرح جملة من القضايا والإشكالات ذات الصلة بطبيعة العمل الدبلوماسي من قبيل :

- مستجدات وتطورات الوضع في منطقة فيكيك والموقف الحكومي حيال هذه التطورات.

- العلاقات المغربية الألمانية بعد حادث مقاطعة وتعليق التعامل مع السفارة الألمانية بالرباط.

- المحاولات البئيسة التي ينهجها خصوم الوحدة الترابية داخل فضاء مجلس الأمن والسلم التابع للاتحاد الإفريقي للتشويش على الاختصاص الحصري للأمم المتحدة بخصوص القضية الوطنية.

- المشاكل التي يعاني منها أفراد الجالية المغربية المقيمة بالخارج جراء تفشي وباء كورونا من حيث حركية النقل الجوي.

- تطورات الوضع الوبائي على الصعيد الدولي وانعكاساته على عملية مرحبا خلال فترة الصيف القادم.

- حقيقة التعاون المغربي الإسباني حاليا بمناسبة اقتراب موعد عملية عبور أفراد الجالية المغربية المقيمة بالخارج خلال فترة الصيف لهذه السنة.

- توضيحات حول الاتفاق المتعدد الأطراف بين السلطات المختصة بشأن تبادل التصاريح بين الدول وكذا التبادل الآلي المتعلق بالحسابات المالية الذي يمثل الممتلكات والعقارات والأرصدة البنكية والأنشطة الاقتصادية لأفراد الجالية المغربية المقيمة بالخارج ومدى انعكاس هذا الأمر على العبء الجبائي والعدالة الضريبية لهذه الفئة داخل وخارج أرض الوطن حيث تمت الدعوة لاتخاذ موقف واضح حيال هذه النقطة.

**السيد الرئيس المحترم ،**

**السيدات والسادة الوزراء المحترمون ،**

**السيدات والسادة المستشارون المحترمون ،**

في مستهل جوابها نوهت السيدة الوزيرة المنتدبة بمستوى وقيمة النقاش حول القضايا المرتبطة بالشأن الدبلوماسي سواء فيما يخص الاتفاقيات الدولية أو القضايا الدبلوماسية.

وبخصوص اتفاقية التبادل الحر مع تركيا أوضحت أن مراجعة الاتفاقيات الدولية مسألة اعتيادية تخضع للتقييم المستمر من طرف لجان مشتركة هدفها هو تتبع الالتزامات والغايات، هذا فضلا عن دور اللجان الوطنية التقنية بين قطاعية التي تشتغل بشكل دوري مهمتها تختص في تتبع وتقييم المجالات القطاعية التي تتطرق لها الاتفاقيات الدولية، وعلاقة بالموضوع أشارت إلى أن التقييم الحالي لاتفاق التبادل

الحريين المملكة المغربية وتركيا رجح كفة تركيا سواء فيما يخص ميزان الأداء التجاري أو منظومة الصناعات التي تعاني من عدم التكافؤ، مما استوجب معه مراجعة وتعديل هذا الاتفاق، بغية تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني وحماية منظومة الصناعات الناشئة.

وفي هذا السياق نوهت بالعمل الذي تقوم به وزارة الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي وباقي القطاعات الوزارية المعنية، كما أشادت بدور المؤسسة التشريعية لما لذلك من تعزيز للمقاربة التشاركية الهادفة لتحسين وتدعيم الاقتصاد الوطني.

كما وعدت بالتواصل المستمر مع المؤسسة التشريعية وتزويدها بكافة المعطيات والوثائق حتى يتسنى لها القيام بدورها الدستوري والرقابي على أحسن وجه.

وبالنسبة للاتفاقية المتعلقة بنظام الحصانات والامتيازات الدبلوماسية بين المملكة المغربية والولايات المتحدة الأمريكية، أفادت أن هذه الاتفاقية عادية تؤطرها معاهدة فيينا وتخضع لمبدأ المساواة والمعاملة بالمثل، ومن جهة أخرى تطرقت لرمزية هذه الاتفاقية وأثرها في تعزيز الشراكة الاستراتيجية بين البلدين.

وبخصوص الانتصارات الدبلوماسية للمملكة أشارت للتحول النوعي لعمل الجهاز الدبلوماسي وفق منهج الوضوح والثبات تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة

الملك محمد السادس نصره الله وأيده، وفي هذا الإطار استحضرت عملية تأمين معبر الكركرات ، حيث أيدت حوالي 75 دولة هذه العملية السلمية وكذا دينامية فتح البعثات والتمثيلات الدبلوماسية بالأقاليم الجنوبية للمملكة.

وبالنسبة لعملية مرحبا لهذه السنة أكدت أن الرؤية لم تتضح بعد بسبب الوضع الوبائي الدولي الذي يفرض التريث والانتظار.

أما فيما يخص تعليق الرحلات الجوية أشارت لقرار المملكة المغربية بإغلاق الحدود كإجراء احترازي تلجأ إليه الدول حسب تقييم الوضع الوبائي، وفي نفس السياق ذكرت بوجود رحلات استثنائية بين الفئة والأخرى محكومة بضوابط وظروف خاصة وكذا العمل اليومي للسفارات والقنصليات المغربية خارج أرض الوطن لدعم ومساعدة أفراد الجالية المغربية المقيمة بالخارج ، كلما دعت الضرورة لذلك.

وفيما يتعلق بالاتفاق المتعدد الأطراف بين السلطات المختصة بشأن تبادل التصاريح بين الدول والتبادل الآلي المتعلق بالحسابات المالية أعربت السيدة الوزيرة المنتدبة عن أسفها لترويج هذه الأخبار الزائفة التي لا أساس لها من الصحة، حيث أشارت لموقف السلطات المغربية المتمثل في البلاغ الصادر عن المديرية العامة لإدارة الضرائب بصفتها الجهاز المعني بهذا الأمر وكذا المذكرة الداخلية الصادرة عن الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية حرصا منها على عدم إعطاء أية معلومات تهم أفراد

الجالية المغربية المقيمة بالخارج لأية جهة خارجية حماية لأمنهم العقاري، وانسجاما مع مقتضيات الفصل 16 من الدستور الذي يضمن حماية الحقوق والمصالح المشروعة للمواطنين والمواطنات المغاربة المقيمين بالخارج.

ومن جهة أخرى، أكدت أن حجية أي اتفاق وسريانه تتم باستكمال الإجراءات المسطرية والدستورية بعد مصادقة البرلمان بمجلسيه والحالة أن هذا الاتفاق لم يصادق عليه بعد من قبل البرلمان.

وفي الختام صادقت اللجنة بإجماع الحاضرين على كافة هذه الاتفاقيات :

1. مشروع قانون رقم 08.20 يوافق بموجبه على معاهدة أفريقيًا منطقة خالية من السلاح النووي ( معاهدة بليندايا)، الموقعَة بالقاهرة (مصر) في 11 أبريل 1996.
2. مشروع قانون رقم 45.20 يوافق بموجبه على الميثاق الإفريقي للسلامة على الطرق، المعتمد بأديس أبابا (إثيوبيا) في 31 يناير 2016.
3. مشروع قانون رقم 54.20 يوافق بموجبه على اتفاق تعديل اتفاقية التبادل الحر بين المملكة المغربية وجمهورية تركيا، الموقع بالرباط في 24 أغسطس 2020.
4. مشروع قانون رقم 59.20 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن الامتيازات والحصانات بين حكومة المملكة المغربية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية، الموقع بالرباط في فاتح سبتمبر 2020.
5. مشروع قانون رقم 60.20 يوافق بموجبه على النظام الأساسي للبنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، الموقع ببكين في 29 يونيو 2015.

إمضاء مقرر اللجنة

السيد أحمد بولون

عرض تقديمي للسيدة الوزيرة المنتدبة



## عرض حول مشاريع القوانين يوافق بموجبها على مجموعة من الاتفاقيات المعروضة للدراسة أمام لجنة الخارجية والدفاع الوطني والمغاربة المقيمين في الخارج بمجلس المستشارين

الأربعاء 31 مارس 2021

السيد رئيس اللجنة المحترم،  
السيدات والسادة أعضاء اللجنة المحترمين،

في إطار الدينامية المستمرة للدبلوماسية المغربية الهادفة إلى توسيع شراكات المملكة المغربية وتنويع ميادين تعاونها ومواصلة انفتاحها على مختلف مناطق العالم بما يعزز توقعها على المستوى القاري والدولي في مختلف المجالات، وتفعيلاً للتوجيهات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده، يشرفني أن أقدم أمام لجنتم الموقرة عرضاً حول مجموعة من مشاريع القوانين يوافق بموجبها على اتفاقيات دولية والتي يبلغ عددها خمس اتفاقيات، منها اثنتان (02) ثنائية وثلاثة (03) متعددة الأطراف.

### أولاً، مشروعاً قانونين يوافق بموجبها على اتفاقيتين ثنائيتين:

ويتعلق الأمر باتفاق تعديل اتفاقية التبادل الحر بين المملكة المغربية وجمهورية تركيا، وأيضاً الاتفاق بين حكومة المملكة المغربية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية بشأن الامتيازات والحصانات.

فهناك مشروع القانون رقم 54.20 الذي يوافق بموجبه على اتفاق تعديل اتفاقية التبادل الحر بين المملكة المغربية وجمهورية تركيا، وهو الاتفاق الذي تم التوقيع عليه بالرباط، بتاريخ 24 غشت 2020، بهدف مراجعة اتفاقية التبادل الحر بين المملكة المغربية وجمهورية تركيا لإقامة منطقة تجارة حرة، الموقع في 7 أبريل 2004.

ويروم هذا الاتفاق، الذي تم التوقيع عليه كتدبير استثنائي، إلى فرض الرسوم الجمركية، لمدة خمس سنوات، على المنتجات الصناعية ذات منشأ جمهورية تركيا والمدرجة بالملحق I لهذا الاتفاق لتبلغ 90 في المائة من قيمة الرسوم الجمركية المطبقة وفق "الدولة الأكثر رعاية" الجاري بها العمل؛ على ألا يطبق الجانب المغربي أي رسوم أخرى ذات أثر مماثل للرسوم الجمركية على الواردات ذات منشأ جمهورية تركيا، باستثناء امكانية إخضاع الواردات ذات منشأ جمهورية تركيا، بما في ذلك المنتجات المدرجة بالملحق I من هذا الاتفاق، لتدابير بموجب أحكام المادتين 18 و19 من اتفاقية التبادل الحر بين المملكة المغربية وجمهورية تركيا.



وبخصوص مشروع القانون الثاني، الذي يهّم الاتفاقيات الثنائية، والمعروض على أنظاركم، فيتعلق بمشروع قانون رقم 59.20 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن الامتيازات والحصانات بين حكومة المملكة المغربية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية، وهو الاتفاق الذي تم التوقيع عليه بالرباط في الفاتح من شتنبر 2020.

ويهدف هذا الاتفاق إلى تعزيز الحماية التي تتمتع بها قنصليات كل من الطرفين لدى الطرف الآخر والموظفون القنصليون والمستخدمون القنصليون وأفراد عائلاتهم وكذا توضيح الحماية التي يتمتع بها أعضاء البعثة الدبلوماسية وأعضاء عائلاتهم، وذلك قصد ضمان السير الفعال لبعثاتها الدبلوماسية ومراكزها القنصلية. وبموجب المادة 73 من اتفاقية فيينا بشأن العلاقات القنصلية، فإن هذا الاتفاق يكمل ويوسع أحكام الاتفاقية المذكورة فيما يخص العلاقات القنصلية بين الطرفين. وتطبق أحكام الاتفاقين بشكل متسق، غير أنه في حال التعارض يتم تطبيق الأحكام الأكثر تفضيلية بالنسبة للدولة المرسلّة.

### ثانيا، ثلاثة مشاريع قوانين يوافق بموجها على اتفاقيات متعددة الأطراف

وبهذا الخصوص، وكما تعلمون، السيد الرئيس المحترم، السيدات والسادة المستشارين المحترمين، فإن المملكة المغربية أضحّت خلال السنوات الأخيرة فاعلا رئيسيا في مسلسل الشراكة الاستراتيجية الآسيوية-الإفريقية. وفي هذا الإطار، فإن المشاريع القوانين الثلاث، التي بين أيديكم، يوافق بموجها على اتفاقيات تجسد استمرار المملكة في انفتاحها على الفضاءات الاقتصادية الآسيوية، وأيضا تعزيز واستكمال انخراطها في المنظومة التعاقدية للاتحاد الإفريقي.

فالمشروع الأول يتعلق بمشروع القانون رقم 60.20 يوافق بموجبه على النظام الأساسي للبنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية الذي تم التوقيع عليه في بكين بتاريخ 29 يونيو 2015.

ويعتبر هذا البنك مؤسسة مالية متعددة الأطراف يتواجد مقرها في بكين. وقد تم إنشاءها بهدف تعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة وخلق الثروة وتحسين الربط بين البنيات التحتية وفي القطاعات المنتجة الأخرى، فضلا عن الارتقاء بالتعاون والشراكة الجهوية من أجل دراسة تحديات التنمية وذلك بالتعاون الوثيق مع مؤسسات التنمية الثنائية ومتعددة الأطراف الأخرى.

كما يصبو هذا البنك إلى تشجيع الاستثمارات الخاصة في المشاريع والمقاولات والأنشطة التي تساهم في التنمية الاقتصادية للمنطقة خاصة فيما يتعلق بالبنيات التحتية وتعبئة الموارد التكميلية الضرورية على مستوى آسيا وفي الخارج من أجل نمو مستدام ومستقر.

هذا وسيصبح المغرب عضوا في البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية بعد إيداع وثائق انضمامه إلى هذا النظام الأساسي لدى حكومة جمهورية الصين الشعبية، بصفتها العضو الوديع.

والمشروع الثاني هو مشروع القانون رقم 45.20 الذي يوافق بموجبه على الميثاق الإفريقي للسلامة على الطرق، المعتمد بأديس أبابا (إثيوبيا) في 31 يناير 2016.

ويهدف هذا الميثاق إلى إرساء إطار لسياسات تحسين السلامة على الطرق في إفريقيا بغية تسهيل تهيئة بيئة مواتية للحد بدرجة كبيرة من حوادث الطرق، ووضع سياسات فُطرية شاملة للسلامة على الطرق، والتعجيل بتنفيذ برامج وطنية وإقليمية وقارية، والمساهمة في تنسيق جهود السلامة على الطرق في القارة الإفريقية. كما يتوخى الميثاق التشجيع على تحسين التنسيق بين شركاء التنمية في هذا المجال ودعم مشاركة القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية في قضايا السلامة على الطرق، وكذا تعزيز التوافق والانسجام بين عمليات جمع ومعالجة ونشر بيانات السلامة على الطرق.

ويندرج انضمام بلادنا إلى هذا الميثاق انسجاما مع التزاماتها القارية السابقة كانضمامها للمعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الإفريقية (معاهدة أبوجا) ورغبتها الأكيدة للمساهمة في المبادرات الإفريقية ذات الصلة، كالشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا (نيباد سابقا - وكالة الاتحاد الإفريقي للتنمية حاليا) وبرنامج تطوير البنية التحتية في إفريقيا، وكذا اعتبارا للارتفاع المفرط لمعدل حوادث الطرق في إفريقيا.

وتجدر الإشارة إلى أنه في إطار تنزيل مقتضيات هذا الاتفاق، تقوم الدول الأطراف بإنشاء وكالات رئيسية وطنية للسلامة على الطرق تضطلع بمسؤوليات التنسيق بين القطاعات، وذلك في غضون ثلاث سنوات من المصادقة على هذا الميثاق أو الانضمام إليه، لتقديم المشورة للحكومة بشأن السياسات فيما يخص مسألة السلامة على الطرق، وكذا وضع استراتيجيات للسلامة على الطرق وتنسيق تنفيذها.

والمشروع الثالث والأخير، المعروض على أنظاركم، فيتعلق بمشروع قانون رقم 08.20 الذي يوافق بموجبه على معاهدة إفريقيا منقحة خالية من السلاح النووي (معاهدة بليندايا) والتي تم اعتمادها بالقاهرة (بمصر) في 11 أبريل 1996، وهو تاريخ التوقيع عليها من طرف المملكة المغربية.

وتهدف هذه المعاهدة إلى الالتزام، من خلال اتفاق دولي يبرم تحت إشراف الأمم المتحدة، بعدم صنع أسلحة نووية أو إحراز سيطرة عليها، وذلك بناء على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 3472 بآء (د-30) المؤرخ في 11 ديسمبر 1975، الذي اعتبرت فيه أن إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية من أنجع الوسائل لمنع انتشار

هاته الأسلحة أفقيا وعموديا، وكذا إعلان إفريقيا منطقة لا نووية، المعتمد من طرف رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الإفريقية، خلال المؤتمر المنعقد في القاهرة من 17 الى 21 يوليوز 1964.

وتشمل هذه المعاهدة أربع (4) مرفقات، يتعلق الأول منها بخريطة المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في إفريقيا والثاني بضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية والثالث بالهيئة الإفريقية للطاقة النووية والرابع بإجراءات الشكاوى وتسوية المنازعات وتشكل كلها جزءاً لا يتجزأ من المعاهدة.

وجدير بالذكر أن انضمام المملكة إلى "الميثاق الإفريقي للسلامة على الطرق" ومصادقتها على "معاهدة بليندابا" من أجل خلق منطقة خالية من السلاح النووي بالقارة الإفريقية، يندرجان في سياق انفتاحها المتواصل على القارة الإفريقية وتعزيز حضورها في منظومة التعاون الإفريقي المشترك، وأيضا تقاسم تجربة المملكة مع الدول الإفريقية في هذين المجالين الهامين.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

# المذكرات التوضيحية



Direction des Affaires Juridiques  
et des Traités

مذكرة توضيحية بشأن  
معاهدة إفريقيا منقحة خالية من السلاح النووي (معاهدة بليندايا)

تم اعتماد "معاهدة إفريقيا منقحة خالية من السلاح النووي (معاهدة بليندايا)" بالقاهرة (مصر) في 11 أبريل 1996، وهو تاريخ التوقيع عليها من طرف المملكة المغربية. ودخلت حيز التنفيذ بتاريخ 15 يوليوز 2009 وقد تم التوقيع عليها من طرف 52 عضوا في الاتحاد الإفريقي والمصادقة عليها من قبل 41 عضوا.

وتهدف هذه المعاهدة - على ضوء قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 3472 (د-30) المؤرخ في 11 ديسمبر 1975، الذي اعتبرت فيه أن إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية من أنجع الوسائل لمنع انتشار هاته الأسلحة أفقيا وعموديا وكذا إعلان إفريقيا منطقة لا نووية، المعتمد من طرف رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الإفريقية، خلال المؤتمر المنعقد في القاهرة من 17 إلى 21 يوليوز 1964 - إلى الالتزام، من خلال اتفاق دولي يبرم تحت إشراف الأمم المتحدة، بعدم صنع أسلحة نووية أو إحراز سيطرتها عليها.

وتضمن هذه المعاهدة عدم المساس بأي حقوق، أو ممارسة حقوق أي دولة بموجب القانون الدولي المتعلق بحرية البحار، ولا تحول هذه المعاهدة دون استعمال العلوم والتكنولوجيا النووية للأغراض السلمية بغية التخلي عن الأجهزة المتفجرة النووية وحظر التجارب على الأجهزة المتفجرة النووية. غير أنها تمنع في الحين ذاته وضع الأجهزة النووية المتفجرة في الإقليم دون المساس بحق أي طرف في ممارسة حقوقه السيادية بالسماح للسفن والطائرات الأجنبية باستعمال المجال الجوي والبحري بشكل لا تشمله حقوق المرور البري أو عبور الممرات البحرية أو المرور العابر بالمضائق، وتحظر دفن النفايات المشعة واستيرادها. ولأجل الكشف على الأجهزة المتفجرة النووية ومنشآت صنعها أو تفكيكها أو تحويلها، يتم بموجبها السماح للوكالة الدولية للطاقة الذرية واللجنة المحدثة بموجب المادة 12 (الهيئة الإفريقية للطاقة النووية) بالتحقق من عمليات التفكيك وتدمير الأجهزة ومراقب إنتاجها وتحويلها لأغراض أخرى.

وتتميز هذه المعاهدة باشتغالها على أربع (4) مرفقات، يتعلق الأول منها بخريطة المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في أفريقيا والثاني بضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية والثالث بالهيئة الإفريقية للطاقة النووية والرابع بإجراءات الشكاوى وتسوية المنازعات وتشكل كلها جزءاً لا يتجزأ من المعاهدة، وفقاً لما ورد بالمادة 22 المتعلقة بمركز هذه المرفقات بها.

إضافة إلى ذلك، تحتوي هذه المعاهدة على ثلاث (3) بروتوكولات يتعلق البروتوكول الأول منها بتعهد كل طرف فيه بعدم استعمال أي جهاز متفجر نووي ضد أي طرف من أطراف المعاهدة، أو أي إقليم في المنطقة الخالية من الأسلحة في أفريقيا تكون إحدى الدول التي أصبحت طرفاً في البروتوكول الثالث مسؤولة عنه دولياً على الوجه المحدد في المرفق 1 (الخريطة)، ويفتح التوقيع عليه لكل من: الاتحاد الروسي، والصين، وفرنسا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية. أما البروتوكول الثاني فيحث على عدم القيام باختبار أي جهاز متفجر نووي في أي مكان داخل المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في أفريقيا أو بالمساعدة أو التشجيع على إجرائه، ويفتح للتوقيع من نفس الدول الموقعة على البروتوكول الأول. ويتعهد كل طرف في البروتوكول الثالث بأن يطبق، فيما يتعلق بما هو مسؤول عنه دولياً قانوناً وواقعاً من الأقاليم الواقعة في المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في أفريقيا، الأحكام الواردة في المواد من 3 إلى 10 من المعاهدة، وأن يكفل تطبيق الضمانات المحددة في المرفق الثاني، ويفتح التوقيع على هذا البروتوكول الأخير لكل من فرنسا وإسبانيا.

ومن بين ما تنص عليه مقتضياتها كونها غير خاضعة لأي تحفظات، وغير محدودة المدة، وناذرة إلى أجل غير مسمى. وطبقاً لمقتضيات الفقرة 3 من المادة 18 منها: "يبدأ نفاذ المعاهدة بالنسبة للموقع الذي يصدق عليها بعد تاريخ إيداع وثيقة التصديق الثامنة والعشرين اعتباراً من تاريخ إيداع صك تصديقه عليها". كما أنها قابلة للتعديل بطلب أي طرف من الأطراف، على أن يتخذ قرار اعتماد التعديل كتابياً بأغلبية الأعضاء الممثلة في الثلثين أو عن طريق مؤتمر يعقد بطلب وموافقة الأغلبية البسيطة، ويمكن الأطراف من الانسحاب منها (إذا قررت أن أحداثاً استثنائية تتصل بموضوع المعاهدة قد عرضت مصالحها العليا للخطر) كونه حقا مكفولاً في إطار ممارسة السياسة الوطنية على أن يتم الإشعار به قبل 12 شهراً من تاريخه.

وستكون وثائق مصادقة المملكة المغربية على هذه المعاهدة مقرونة بالإعلان التفسيري التالي:

"إن مصادقة المملكة المغربية على معاهدة إفريقيا منقحة خالية من السلاح النووي (معاهدة بليندايا) لا يمكن أن يؤول، بأي حال من الأحوال، كاعتراف من المملكة المغربية بفعل أو واقع أو وضعية أو كيان غير معترف به من قبل المملكة المغربية من شأنه أن يمس بوحدتها الترابية والوطنية".



## مذكرة توضيحية بشأن الميثاق الإفريقي للسلامة على الطرق

تم اعتماد "الميثاق الإفريقي للسلامة على الطرق" من طرف رؤساء دول وحكومات الاتحاد الإفريقي خلال القمة العادية السادسة والعشرين المنعقدة بأديس أبابا بإثيوبيا، يومي 30 و31 يناير 2016، وتم التوقيع عليه من طرف 12 عضوا من أعضاء الاتحاد الإفريقي والمصادقة عليه من قبل دولة واحدة وهي ناميبيا في فبراير 2019. ولم يدخل الميثاق بعد حيز التنفيذ المرهون بمصادقة أو انضمام 15 عضوا من الاتحاد الإفريقي.

ويندرج انضمام بلادنا إلى هذا الميثاق انسجاما مع التزاماتها القارية السابقة كانضمامها للمعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الإفريقية (معاهدة أبوجا) ورغبتها الأكيدة للمساهمة في المبادرات الإفريقية ذات الصلة، كالشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا (نيباد سابقا - وكالة الاتحاد الإفريقي للتنمية حاليا) وبرنامج تطوير البنية التحتية في إفريقيا (PIDA)، وكذا اعتبارا للارتفاع المفرط لمعدل حوادث الطرق في إفريقيا.

ويهدف هذا الميثاق بموجب المادة الثانية (2) منه إلى إرساء إطار لسياسات تحسين السلامة على الطرق في إفريقيا بغية تسهيل تهيئة بيئة مواتية للحد بدرجة كبيرة من حوادث الطرق، ووضع سياسات فُطرية شاملة للسلامة على الطرق، والتعجيل بتنفيذ برامج وطنية وإقليمية وقارية والمساهمة في تنسيق جهود السلامة على الطرق في القارة. كما يتوخى الميثاق التشجيع على تحسين التنسيق بين شركاء التنمية في هذا المجال ودعم مشاركة القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية في قضايا السلامة على الطرق، وكذا تعزيز التوافق والانسجام بين عمليات جمع ومعالجة ونشر بيانات السلامة على الطرق.

وفي إطار تنزيل مقتضيات هذا الاتفاق، تقوم الدول الأطراف بإنشاء وكالات رئيسية وطنية للسلامة على الطرق مفوضة قانونا تضطلع بمسؤوليات التنسيق بين القطاعات، وذلك في غضون ثلاث (3) سنوات من المصادقة على أو الانضمام إلى هذا الميثاق، لتقديم المشورة بشأن السياسات للحكومة فيما يخص مسائل السلامة على الطرق عبر مختلف القطاعات ووضع استراتيجيات للسلامة على الطرق وتنسيق تنفيذها.

كما يتم بمقتضى هذا الميثاق إنشاء مؤتمر للدول الأطراف (المادة 19) كأعلى هيئة لصنع السياسة يتألف من الوزراء المعنيين بالسلامة على الطرق ويقوم باعتماد قواعد إجراءاته وقواعد إجراءات أية هيئة تابعة له قد ينشئها، وكذلك القواعد المالية لتحديد المساهمات المالية للأطراف في هذا الميثاق، حيث تضطلع مفوضية الاتحاد الإفريقي بدور أمانة المؤتمر وتُنسق تنفيذ الميثاق على المستوى القاري.

وبالرجوع لمقتضيات الفقرة الأولى من المادة 25: "يدخل هذا الميثاق حيز التنفيذ ثلاثين يوماً من تاريخ إيداع وثيقة التصديق الخامسة عشر"، وتنص الفقرة 3 من نفس المادة على أنه: "ويكون الميثاق واجب التنفيذ بالنسبة لأي دولة عضو تنضم إليه، اعتبارا من تاريخ قيامها بإيداع وثيقة الانضمام لدى رئيس المفوضية".

حري بالذكر أن وثائق انضمام المملكة المغربية إلى هذا الميثاق ستكون مقرونة بالإعلان التفسيري التالي:

"إن انضمام المملكة المغربية إلى الميثاق الإفريقي للسلامة على الطرق، لا يمكن أن يؤول، بأي حال من الأحوال، كاعتراف من المملكة المغربية بفعل أو واقع أو وضعية أو كيان غير معترف به من قبل المملكة المغربية من شأنه أن يمس بوحدها الترابية والوطنية".



مذكرة توضيحية  
بخصوص مباشرة مسطرة المصادقة على اتفاق تعديل اتفاقية التبادل الحر  
بين المملكة المغربية وجمهورية تركيا

تم التوقيع على هذا الاتفاق بالرباط، بتاريخ 24 غشت 2020، بهدف مراجعة اتفاقية التبادل الحر بين المملكة المغربية وجمهورية تركيا لإقامة منطقة تجارة حرة، الموقعة في 7 أبريل 2004.

يروم هذه الاتفاق، الذي تم التوقيع عليه كتدبير استثنائي إلى فرض الرسوم الجمركية، لمدة خمس سنوات، على المنتجات الصناعية ذات منشأ جمهورية تركيا والمدرجة بالملحق / لهذا الاتفاق لتبلغ 90٪ من قيمة الرسوم الجمركية المطبقة وفق "الدولة الأكثر رعاية" الجاري بها العمل. على ألا يطبق الجانب المغربي أي رسوم أخرى ذات أثر مماثل للرسوم الجمركية، على الواردات ذات منشأ جمهورية تركيا، باستثناء إمكانية إخضاع الواردات ذات منشأ جمهورية تركيا، بما في ذلك المنتجات المدرجة بالملحق / من هذا الاتفاق، لتدابير بموجب أحكام المادتين 18 و19 من اتفاقية التبادل الحر بين المملكة المغربية وجمهورية تركيا.

ينص الاتفاق على ضرورة انعقاد اللجنة المشتركة 3 أشهر قبل تاريخ انتهاء فترة الخمس سنوات الأولى لتقييم ما إذا كانت هناك حاجة لفترة الخمس سنوات الثانية، حيث يمكن للجنة المشتركة، بتوافق مشترك، تمديد فترة الخمس سنوات الأولى لمدة 5 سنوات إضافية. كما أنه وبعد ستة أشهر من دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ، تقوم اللجنة المشتركة كل سنة بتقييم تطور التجارة الثنائية. وتقوم اللجنة أيضًا بمراجعة تطبيق هذا الاتفاق بهدف تقليص المنتجات التي يشملها الملحق / أو تخفيض، إن أمكن، الرسوم الجمركية المشار إليها في المادة 2 من هذا الاتفاق وإجراء التعديلات اللازمة عليها بتوافق مشترك.

وبناء على الاتفاق، تم تعديل المادة 17 من اتفاقية التبادل الحر بين المملكة المغربية وجمهورية تركيا، حيث يمكن للطرفين اتخاذ إجراءات التقويم المؤقتة لمدة محدودة، والتي تستثنى من تطبيق مقتضيات المادة الرابعة، على شكل زيادة في الرسوم الجمركية، على أن تهم هذه الإجراءات فقط الصناعات الناشئة أو بعض الصناعات التي هي في طور إعادة هيكلتها أو التي تواجه صعوبات جدية، بحيث لا يمكن أن تتجاوز الرسوم الجمركية المطبقة من الطرفين بموجب تلك الإجراءات على المنتجات ذات منشأ أحد الطرفين 30٪ من قيمتها. كما يجب أن تحتفظ بعنصر الأفضلية لفائدة المنتجات ذات منشأ أحد الطرفين. ويجب ألا تتجاوز القيمة الإجمالية لواردات المنتجات الخاضعة لهذه الإجراءات 15٪ من مجموع واردات المنتجات الصناعية من الطرف الآخر كما هي معرفة في المادة الثالثة وذلك اعتمادا على إحصائيات آخر سنة متوفرة.

وطبقا لمادته التاسعة (09)، " يدخل هذا الاتفاق حيز التنفيذ بتاريخ استلام آخر إشعار كتابي يخبر من خلاله الطرفان بعضهما البعض، عبر القنوات الدبلوماسية، باستكمال إجراءاتهما القانونية الداخلية اللازمة لدخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ".



Direction des Affaires Juridiques  
et des Traités

مديرية الشؤون القانونية  
والمعاهدات

مذكرة توضيحية بخصوص  
اتفاق بين حكومة المملكة المغربية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية  
بشأن الامتيازات والحصانات

تم التوقيع بالرباط، في الفاتح من شتنبر 2020، على اتفاق بين حكومة المملكة المغربية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية بشأن الامتيازات والحصانات.

بموجب المادة 73 من اتفاقية فيينا بشأن العلاقات القنصلية، فإن هذا الاتفاق يكمل ويوسع أحكام الاتفاقية المذكورة فيما يخص العلاقات القنصلية بين الطرفين. وتطبق أحكام الاتفاقين بشكل متسق، غير أنه في حال التعارض يتم تطبيق الأحكام الأكثر تفضيلية بالنسبة للدولة المرسل.

ويروم الاتفاق تعزيز الحماية التي تتمتع بها قنصليات كل من الطرفين لدى الطرف الآخر والموظفون القنصليون والمستخدمون القنصليون وأفراد عائلاتهم وكذا توضيح الحماية التي يتمتع بها أعضاء البعثة الدبلوماسية وأعضاء عائلاتهم، وذلك قصد ضمان السير الفعال لبعثاتهما الدبلوماسية ومراكزهما القنصلية. فبموجب أحكام هذا الاتفاق، يمنح كل طرف للموظفين القنصليين للطرف الآخر وكذا أفراد عائلاتهم الامتيازات والحصانات المنصوص عليها في المواد من 29 إلى 36 من اتفاقية فيينا بشأن العلاقات الدبلوماسية. كما يتمتع المستخدمون القنصليون بالامتيازات والحصانات المنصوص عليها في المواد من 29 إلى 35 من اتفاقية فيينا بشأن العلاقات الدبلوماسية، باستثناء الحصانة من القضاء المدني والإداري للدولة المضيفة المنصوص عليها في المادة 31، التي لا تمتد إلى الأفعال التي تقع خارج نطاق مهامهم. كما يتمتعون بالامتيازات المنصوص عليها في المادة 36، الفقرة 1، فيما يتعلق بالأشياء المستوردة عند أول توطن.

ووفقا لأحكام هذا الاتفاق، يمنح كل طرف أيضا لأفراد عائلات المستخدمين القنصليين للطرف الآخر الامتيازات والحصانات المنصوص عليها في المواد من 29 إلى 35 من اتفاقية فيينا بشأن العلاقات الدبلوماسية، باستثناء الحصانة من القضاء المدني والإداري للدولة المضيفة المنصوص عليها في المادة 31، التي لا تطبق. كما تمنح لهم الامتيازات المنصوص عليها في المادة 36، الفقرة 1، فيما يتعلق بالأشياء المستوردة عند أول توطن. كما يتمتع الموظفون الإداريون والتقنيون بالبعثة الدبلوماسية لكل طرف وكذا أفراد عائلاتهم بالامتيازات والحصانات المنصوص عليها في المواد من 29 إلى 35 من اتفاقية فيينا بشأن العلاقات الدبلوماسية، باستثناء الحصانة من القضاء المدني والإداري للدولة المضيفة المنصوص عليها في المادة 31، التي لا تمتد إلى الأفعال التي تقع خارج نطاق مهامهم. كما يتمتعون بالامتيازات المنصوص عليها في المادة 36، الفقرة 1، فيما يتعلق بالأشياء المستوردة عند أول توطن.

يتمتع مقر البعثة القنصلية وممتلكاتها، بما في ذلك وسائل النقل، بنفس الحماية الممنوحة للبعثات الدبلوماسية بموجب المادة 22 من اتفاقية فيينا بشأن العلاقات الدبلوماسية. ويجوز للدولة المرسل أن تتنازل عن أي حصانة أو حرمة تم منحها بموجب هذا الاتفاق. يتعين أن يكون هذا التنازل صريحا دائما.

وطبقا لمادته الثالثة عشرة (13)، "يطبق هذا الاتفاق بصفة مؤقتة ابتداء من تاريخ التوقيع عليه، ويدخل حيز التنفيذ في تاريخ استلام إشعار من حكومة المملكة المغربية يخطر حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، عبر القنوات الدبلوماسية، بأن المملكة قد استكملت إجراءاتها الداخلية المتطلبة لدخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ.".





## مذكرة توضيحية بشأن النظام الأساسي للبنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية

تم اعتماد النظام الأساسي للبنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية في بكين بتاريخ 29 يونيو 2015 ويعتبر هذا البنك مؤسسة مالية متعددة الأطراف، يتواجد مقرها في بكين، وقد تم إنشائها بهدف:

- تعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة وخلق الثروة وتحسين الربط بين البنيات التحتية وفي القطاعات المنتجة الأخرى
  - الارتقاء بالتعاون والشراكة الجهوية من أجل دراسة تحديات التنمية وذلك بالتعاون الوثيق مع مؤسسات التنمية الثنائية ومتعددة الأطراف الأخرى.
  - تشجيع الاستثمارات الخاصة في المشاريع والمقاولات والأنشطة التي تساهم في التنمية الاقتصادية للمنطقة خاصة فيما يتعلق بالبنيات التحتية
  - تعبئة الموارد التكميلية الضرورية على مستوى اسيا وفي الخارج من أجل نمو مستدام ومستقر
- يجوز لأعضاء البنك الدولي للإنشاء والتعمير والبنك الآسيوي للتنمية اكتساب صفة عضو للبنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية. (المادة 3.1)

يضم البنك مجلسا للحكام والذي تخول له جميع السلط ومجلس الإدارة والمكلف بتسيير الأنشطة العامة للبنك، الرئيس وهو الممثل القانوني للبنك وكذا نائبا أو عدة نواب للرئيس وجميع الأطر والموظفين الضروريين.

- يكتتب كل عضو في حصص من رأس مال البنك ويتم تسديد هذه الاكتتابات في رأس مال البنك المحرر على خمس أقساط يمثل كل منها عشرين في المائة:
- القسط الأول: يتم التسديد في أجل 30 يوما من تاريخ دخول الاتفاق حيز التنفيذ أو بتاريخ إيداع وثيقة المصادقة، القبول أو الموافقة
- القسط الثانية: يسدد بعد سنة من دخول الاتفاق حيز التنفيذ
- الثلاث أقساط المتبقية: تسدد كل واحدة بعد سنة من تاريخ استحقاق القسط السابق

يتمتع البنك بالشخصية المعنوية الكاملة وبالخصوص بالأهلية القانونية. يتمتع كل من الحكام والمتصرفين والنواب والرئيس بما في ذلك الخبراء والمستشارين الذين يقومون بمهام او خدمات للبنك من الحصانة من جميع أشكال المساطر القانونية. في حالة إذا لم يكونوا مواطني البلد المعني فإنهم يستفيدون من نفس الحصانات ونفس المعاملة فيما يخص القيود على الهجرة، تسهيل التنقل... كما تُعفى ممتلكات البنك وعائداته ومعاملاته، من جميع الضرائب وحقوق الجمارك، كما يعفى البنك من أداء، اقتطاع أو جمع الضرائب أو حقوق الجمارك.

وسيصبح المغرب عضوا في البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية بعد إيداع وثائق انضمامه إلى هذا النظام الأساسي لدى حكومة جمهورية الصين الشعبية، بصفتها العضو الوديع.

مشاريع القوانين  
كما أحييت على اللجنة ووافقت عليها



المملكة المغربية  
البرلمان  
مجلس النواب

مشروع قانون رقم 08.20  
يوافق بموجبه على معاهدة أفريقيا منطقة خالية  
من السلاح النووي (معاهدة بليندايا)،  
الموقعة بالقاهرة (مصر) في 11 أبريل 1996

( كما وافق عليه مجلس النواب في 08 فبراير 2021 )

نسخة مطابقة لأصل النص  
كما وافق عليه مجلس النواب

السيد المالكي  
رئيس مجلس النواب

مشروع قانون رقم 08.20  
يوافق بموجبه على معاهدة أفريقيا من منطقة خالية من السلاح النووي  
(معاهدة بليندايا)، الموقع بالقااهرة (مصر) في 11 أبريل 1996

مادة فريدة

يوافق على معاهدة أفريقيا من منطقة خالية من السلاح النووي (معاهدة بليندايا)، الموقع بالقااهرة (مصر) في 11 أبريل 1996 مع مراعاة الإعلان التفسيري الذي قدمته المملكة المغربية في شأنها.

\*

\* \*

معاهدة أفريقيا خالية من السلاح النووي  
(معاهدة بليندايا)

إن أطراف هذه المعاهدة،

إذ تهتدي بإعلان اعتبار أفريقيا منطقة لا نووية، الذي اعتمده مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية في دورته العادية الأولى المعقودة في القااهرة من ١٧ إلى ٢١ تموز/يوليه ١٩٦٤، (AHG/Res.11(1)) وأعلنوا فيه رسميا استعدادهم للتعهد، من خلال اتفاق دولي يبرم بإشراف الأمم المتحدة، بعدم صنع أسلحة نووية أو إحراز سيطرة عليها،

وإذ تهتدي أيضا بقراري للدورتين العاديتين الرابعة والخمسين والسادسة والخمسين لمجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية المعقودتين، على التوالي، في أبوجا من ٢٧ أيار/ مايو إلى ١ حزيران/يونيه ١٩٩١ وداكار من ٢٢ إلى ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٢، (CM/Res.1342 (LIV) و(CM/Res.1395(LVI)) اللذين أكدوا أن تطور الحالة الدولية موات لتنفيذ إعلان القااهرة والأحكام ذات الصلة في إعلان منظمة الوحدة الأفريقية الصادر عام ١٩٨٦ بشأن الأمن ونزع السلاح والتنمية،

وإذ تشير إلى قرار الجمعية العامة ٣٤٧٢ بـ (د - ٣٠) المؤرخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٥، للذي اعتبرت فيه أن إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية من أنجع الوسائل لمنع انتشار الأسلحة النووية أقتيا وعموديا،

واقترانها منها بالحاجة إلى اتخاذ جميع الخطوات في اتجاه تحقيق الهدف النهائي المتمثل في عالم خال تماما من الأسلحة النووية وإلى التزام جميع الدول بالإسهام في ذلك،

واقترانها منها أيضا بأن إنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في أفريقيا سيشكل خطوة هامة في اتجاه تعزيز نظام عدم انتشار الأسلحة النووية، وتشجيع التعاون في مجال استخدام الطاقة الذرية للأغراض السلمية وتشجيع نزع السلاح العام الكامل وتعزيز السلم والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي،

نسخة مطابقة لأصل النص  
كما وافق عليه مجلس النواب

وإدراكا منها أن التدابير الإقليمية لنزع السلاح تسهم في الجهود العالمية لنزع السلاح،

وإيمانا منها بأن المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في أفريقيا ستحمي الدول الأفريقية من التعرض لهجمات نووية محتملة على أقاليمها،

وإذ تلاحظ بإرتياح وجود المناطق الخالية من الأسلحة النووية القائمة بالفعل، وإذ تسلم بأن إقامة مناطق أخرى خالية من الأسلحة النووية وبخاصة في الشرق الأوسط، سيعزز أمن الدول الأعضاء في المنطقة للخالية من الأسلحة النووية في أفريقيا،

وإذ تؤكد من جديد أهمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والحاجة إلى تنفيذ جميع أحكامها،

ورغبة منها في الاستفادة من المادة الرابعة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي تعترف بما لجميع الدول الأطراف من حقوق غير قابلة للتصرف في القيام ببحوث أو إنتاج أو استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية دون تمييز، وفي تيسير أكبر قدر ممكن من تبادل المعدات والمواد والمعلومات العلمية والتقنية لتلك الأغراض،

وتصميما منها على تعزيز التعاون الإقليمي في تطوير الطاقة النووية وتطبيقها عمليا في الأغراض السلمية، لصالح للتنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة للقارة الأفريقية.

وتصميما منها على إبقاء أفريقيا خالية من التلوث البيئي بالنفايات المشعة وبغيرها من المواد المشعة،

وإذ ترحب بتعاون جميع الدول والحكومات والمنظمات غير الحكومية لبلوغ هذه الأهداف.

قد قررت بموجب هذه المعاهدة إنشاء للمنطقة الخالية من الأسلحة النووية في أفريقيا وفتقت من ثم على ما يلي:

المادة ١

تعريف / استعمال المصطلحات

لأغراض هذه المعاهدة وبروتوكولاتها:

- (أ) " المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في أفريقيا " تعني إقليم القارة الأفريقية، والدول الجزرية الأعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية، وجميع الجزر التي تعتبرها منظمة الوحدة الأفريقية في قراراتها جزءا من أفريقيا ؛
- (ب) " إقليم " يعني الإقليم البري، والمياه الداخلية، والبحار الإقليمية، والمياه الأرخيبيلية والمجال الجوي فوقها فضلا عن قاع البحر وباطن أرضه؛
- (ج) "جهاز متفجر نووي" يعني أي سلاح نووي أو جهاز متفجر آخر قادر على إطلاق طاقة نووية، بصرف النظر عن الغرض الذي يمكن أن يستعمل فيه، ويشمل هذا المصطلح السلاح أو الجهاز في أشكاله المفككة أو المجمعّة جزئيا، ولكنه لا يشمل وسائل نقل أو إيصال هذا السلاح أو الجهاز إذا كانت الوسيلة قابلة لفصلها عنه ولا تشكل جزءا لا يتجزأ منه؛
- (د) " وضع " تعني النصب والإقامة، والنقل في البر أو في المياه الداخلية، والتكديس، والتخزين، والتركيب، وإعادة الانتشار؛
- (هـ) " المنشأة النووية " تعني مفاعل الطاقة النووية، ومفاعل الأبحاث النووية، والمرفق الحرج، ومحطة التحويل، ومحطة إعادة التجهيز، ومحطة فصل النظائر المشعة، ومنشأة التخزين المستقلة، وأية منشأة أخرى أو مكان آخر تتواجد فيه مواد نووية جديدة أو مشعة أو كميات كبيرة من المواد المشعة.
- (و) " المادة النووية " تعني أية مادة مصدرية أو مادة انشطارية خاصة، وفق ما هو محدد في المادة العشرين من النظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وما تدخله الوكالة من تعديل من حين لآخر.

## المادة ٢

### تطبيق المعاهدة

١ - مالم ينص على خلاف ذلك، تنطبق هذه المعاهدة وبروتوكولاتها على الإقليم الداخلى فى إطار المنطقة الخالية من الأسلحة النووية فى أفريقيا كما هي مبينة فى الخريطة الواردة فى المرفق الأول.

٢ - لاتتضمن هذه المعاهدة ما يمس بحقوق، أو بممارسة حقوق، أية دولة بموجب القانون الدولى للمتعلق بحرية البحار، أو ما يؤثر بأى شكل من الأشكال فى تلك الحقوق أو فى ممارستها.

## المادة ٣

### التخلي عن الأجهزة المتفجرة النووية

يتعهد كل طرف بما يلى:

- (أ) ألا يجرى أبحاثا بشأن أى جهاز متفجر نووى أو يستحدثه أو يصنعه أو يكتسه أو يقوم على أى نحو باقتنائه أو حيازته أو إخضاعه لسيطرته بأية وسيلة فى أى مكان؛
- (ب) ألا يلتزم أو يتلقى أى مساعدة فى الأبحاث المتعلقة بأى جهاز متفجر نووى أو فى استحداثه أو صنعه أو تكديسه أو اقتنائه أو حيازته؛
- (ج) ألا يتخذ أى إجراء للمساعدة أو التشجيع على إجراء الأبحاث بشأن أى جهاز متفجر نووى أو على استحداثه أو صنعه أو تكديسه أو اقتنائه أو حيازته.

المادة ٤

منع وضع الأجهزة النووية المتفجرة

- ١ - يتعهد كل طرف بأن يحظر، وضع أي جهاز متفجر نووي في إقليمه، دون المساس بأغراض وأهداف هذه المعاهدة يبقى كل طرف، في ممارسته لحقوقه السيادية، حراً في إتخاذ قرار بشأن السماح للسفن والطائرات الأجنبية الزائرة باستعمال موانئه ومطاراته، أو بعبور الطائرات الأجنبية لمجاله الجوي، أو للسفن الأجنبية بالملاحة في بحره الإقليمي أو مياهه الأرخيبيلية بشكل لا تشمله حقوق المرور البري أو عبور الممرات البحرية أو الأرخيبيلية أو المرور العابر بالمضائق.

المادة ٥

حظر التجارب على الأجهزة المتفجرة النووية

يتعهد كل طرف بما يلي:

- (أ) ألا يجري تجارب على أي جهاز متفجر نووي؛
- (ب) أن يحظر اختبار أي جهاز متفجر نووي في إقليمه.
- (ج) ألا يساعد أو يشجع على إجراء تجارب على أي جهاز متفجر نووي من قبل أية دولة في أي مكان.



المادة ٦

الكشف على الأجهزة المتفجرة النووية ومنشآت صنعها  
أو تفكيكها أو تدميرها أو تحويلها

يتعهد كل طرف بما يلي:

- (أ) الكشف عن أية قدرة على صنع الأجهزة المتفجرة النووية؛
- (ب) تفكيك وتدمير أي جهاز متفجر نووي صنعه قبل بدء نفاذ هذه المعاهدة؛
- (ج) تدمير منشآت صنع الأجهزة المتفجرة النووية أو تحويلها إلى إستخدامات سلمية حيثما كان ذلك ممكناً؛
- (د) السماح للوكالة الدولية للطاقة الذرية وللجنة التي أنشئت بموجب المادة ١٢ بالتحقق من عمليات تفكيك وتدمير الأجهزة المتفجرة النووية وتدمير مرافق إنتاجها أو تحويلها لأغراض أخرى؛

المادة ٧

حظر دفن النفايات المشعة

يتعهد كل طرف بما يلي:

- (أ) أن ينفذ على نحو فعال التدابير الواردة في اتفاقية باماكو بشأن حظر استيراد النفايات الخطرة إلى أفريقيا ومراقبة نقلها عبر الحدود أو التصرف فيها داخل أفريقيا، أو أن تستخدم تلك التدابير كمبادئ توجيهية، وذلك بقدر صلة الأمر بالنفايات المشعة،
- (ب) ألا يتخذ أي إجراء للمساعدة أو للتشجيع على دفن نفايات مشعة وغيرها من المواد المشعة في أي مكان من أماكن المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في أفريقيا.

المادة ٨

الأنشطة النووية السلمية

- ١ - ليس في هذه المعاهدة ما يُفسر بأنه يحول دون استعمال العلوم والتكنولوجيا النووية للأغراض السلمية،
- ٢ - تتعهد الأطراف، في إطار جهودها المبذولة لتعزيز أمنها واستقرارها وتنميتها، بأن تشجع فرديا وجماعيا على استعمال العلوم والتكنولوجيا النووية لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتحقيقا لهذه الغاية، تتعهد الأطراف بإنشاء وتعزيز آليات للتعاون على الصعد الثنائية ودون الإقليمية والإقليمية؛
- ٣ - تُشجع الأطراف على أن تستفيد من برنامج المساعدة المتاح في الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وعلى أن تعزز، في هذا الصدد، تعاونها بموجب اتفاق التعاون الإقليمي الأفريقي للبحث والتدريب والتنمية في مجال العلوم والتكنولوجيا النووية (أفرا)

المادة ٩

التحقق من الاستخدامات السلمية

- يتعهد كل طرف بما يلي:
- (أ) أن يضطلع بجميع أنشطة استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية في إطار تدابير صارمة لمنع الانتشار لكفالة اقتصادها على الاستخدامات السلمية؛
  - (ب) أن يبرم اتفاق ضمانات شامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية للتحقق من الامتثال للتعهدات الواردة في الفقرة الفرعية (أ) من هذه المادة؛
  - (ج) ألا يوفر مصدراً أو مواد انشطارية خاصة، أو معدات أو مواد مصممة أو معدة خصيصا لتجهيز أو استخدام أو إنتاج مواد انشطارية خاصة للأغراض السلمية إلى أي دولة غير حائزة للأسلحة النووية ما لم يخضع ذلك لاتفاق ضمانات شامل مبرم مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

## المادة ١٠

### الحماية المادية للمواد والمرافق النووية

يتعهد كل طرف بتطبيق أعلى معايير الأمن والحماية المادية الفعالة للمواد والمرافق والمعدات النووية للحيلولة دون سرقتها أو استعمالها أو تناولها دون تفويض، وتحقيقاً لذلك الغرض، يتعهد كل طرف، في جملة أمور، بتطبيق تدابير للحماية المادية معجلة للتدابير المنصوص عليها في اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية وفي التوصيات والمبادئ التوجيهية التي وضعتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية لذلك الغرض.

## المادة ١١

### حظر الهجوم المسلح على المنشآت النووية

يتعهد كل طرف بالألا يتخذ أي إجراء، أو يساعد أو يُشجع على اتخاذ أي إجراء، يهدف إلى شن هجوم مسلح بالوسائل التقليدية أو غيرها من الوسائل على المنشآت النووية في المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في أفريقيا.

## المادة ١٢

### آلية الامتثال

١ - توافق الأطراف، لغرض ضمان الامتثال لتعهداتها في إطار هذه الاتفاقية، على إنشاء الهيئة الأفريقية للطاقة النووية (التي سيشار إليها فيما يلي بالهيئة)، على الوجه المنصوص عليه في المرفق الثالث.

- ٢ - تكون الهيئة مسؤولة، في جملة أمور، عما يلي:
- (أ) مضاهاة التقارير وتبادل المعلومات وفقا لما هو منصوص عليه في المادة ١٣؛
  - (ب) ترتيب أمر إجراء المشاورات وفقا لما هو منصوص عليه في المرفق الرابع فضلا عن عقد مؤتمرات للأطراف بناء على موافقة الأغلبية البسيطة من الدول الأطراف بشأن أية مسألة تنشأ عن تطبيق الاتفاقية؛
  - (ج) استعراض تطبيق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، الوارد بيانها في المرفق الثاني، على الأنشطة النووية السلمية،
  - (د) إدخال إجراء الشكاوى الوارد بيانه في المرفق الرابع إلى حيز التطبيق؛
  - (هـ) تشجيع البرامج الإقليمية ودون الإقليمية للتعاون في مجال استخدام العلوم والتكنولوجيا النووية للأغراض السلمية؛
  - (و) تشجيع التعاون الدولي مع الدول الواقعة خارج المنطقة في مجال استخدام العلوم والتكنولوجيا النووية للأغراض السلمية؛

- ٣ - تجتمع الهيئة في دورة عادية مرة واحدة في السنة، ولها أن تجتمع في دورة استثنائية وفقا لما قد يقتضيه إجراء الشكاوى وتسوية المنازعات الوارد في المرفق الرابع.

### المادة ١٣

#### التقارير وتبادل المعلومات

- ١ - يقدم كل طرف إلى الهيئة تقريرا سنويا عن أنشطته النووية وكذلك عن المسائل الأخرى المتعلقة بالمعاهدة وذلك وفقا لتمط إعداد التقارير الذي ستصوغه الهيئة.
- ٢ - يقوم كل طرف بإبلاغ الهيئة على الفور عن أي حدث هام يؤثر على تنفيذ المعاهدة.
- ٣ - تطلب الهيئة إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تقدم لها تقريرا سنويا عن الأنشطة للمقامة في إطار إتفاق التعاون الإقليمي الأفريقي للبحث والتدريب في مجال العلوم والتكنولوجيا النووية.

#### المادة ١٤

##### مؤتمر الأطراف

- ١ - يدعو ونيع المعاهدة إلى عقد مؤتمر يضم لجميع الأطراف في أقرب وقت ممكن بعد دخول المعاهدة حيز التنفيذ وذلك للقيام ضمن أمور أخرى بانتخاب أعضاء الهيئة واختيار مقر لها. وتُعقد مؤتمرات أخرى للدول الأطراف بحسب الاقتضاء، وذلك مرة كل سنتين على الأقل، ويتم عقدها وفقاً للفقرة ٢ (ب) من المادة ١٢.
- ٢ - يعتمد مؤتمر لجميع الأطراف في المعاهدة ميزانية الهيئة وجدول الأئصبة المقررة التي تقوم الدول الأطراف بتسديدها.

#### المادة ١٥

##### تفسير المعاهدة

كل خلاف ينشأ عن تفسير المعاهدة يسوى عن طريق للتفاوض أو بالرجوع إلى الهيئة أو بطريقة أخرى تتفق عليها الأطراف قد تشمل للرجوع إلى فريق تحكيم أو إلى محكمة العدل الدولية.

#### المادة ١٦

##### التحفظات

لا تخضع هذه المعاهدة لتحفظات

## المادة ١٧

### المدة

هذه المعاهدة غير محدودة المدة وتظل نافذة إلى أجل غير مسمى.

## المادة ١٨

### التوقيع والتصديق وبدء النفاذ

- ١ - سوف تفتح هذه المعاهدة للتوقيع من جانب أي دولة في المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في أفريقيا، وتخضع هذه المعاهدة للتصديق.
- ٢ - وسوف يبدأ نفاذ هذه المعاهدة في تاريخ إيداع وثيقة التصديق الثامنة والعشرين.
- ٣ - يبدأ نفاذ المعاهدة بالنسبة للموقع للنذي يصدق عليها بعد تاريخ إيداع وثيقة التصديق الثامن والعشرين اعتباراً من تاريخ إيداع صك تصديقه عليها.

## المادة ١٩

### التعديلات

- ١ - يُعرض على الهيئة أي تعديل للمعاهدة يقترحه طرف من أطرافها، وتتولى الهيئة تعميمه على جميع الأطراف.
- ٢ - يتخذ قرار اعتماد التعديل بأغلبية ثلثي الأطراف إما بالكتابة إلى الهيئة أو عن طريق مؤتمر للأطراف يُدعى إلى عقده بموافقة الأغلبية البسيطة.

- ٣ - يدخل التعديل المعتمد على هذا النحو حيز النفاذ بالنسبة إلى جميع الأطراف بعد أن يتلقى الوديع صك التصديق من أغلبية الأطراف.

#### المادة ٢٠

#### الانسحاب

- ١ - لكل طرف، في ممارسته لسيادته الوطنية، الحق في الانسحاب من هذه المعاهدة إذا قرر أن أحداثا استثنائية تتصل بموضوع المعاهدة قد عرضت مصالحه العليا للخطر.
- ٢ - يتحقق الانسحاب بقيام الطرف بموافاة الوديع قبل اثني عشر شهرا من موعد الانسحاب بإشعار يتضمن بياناً بالأحداث الاستثنائية التي يرى أنها عرضت مصالحه العليا للخطر. ويتولى الوديع تميم هذا الإشعار على سائر الأطراف.

#### المادة ٢١

#### وظائف الوديع

- ١ - تودع هذه المعاهدة التي تتساوى في الحجية نصوصها الانكليزية والبرتغالية والعربية والفرنسية لدى الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية، الذي تعينه هذه المادة وديعا للمعاهدة.
- ٢ - يضطلع الوديع بما يلي:
- (أ) تلقى وثائق التصديق؛
- (ب) تسجيل هذه المعاهدة وبروتوكولاتها عملا بالمادة ١٠٢ من ميثاق الأمم المتحدة؛
- (ج) إحالة نسخ معتمدة من المعاهدة وبروتوكولاتها إلى جميع الدول في المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في أفريقيا وجميع الدول المؤهلة لأن تصبح أطرافا في بروتوكولات المعاهدة، وإشعارها بالتوقيعات والتصديقات على المعاهدة وبروتوكولاتها.

المادة ٢٢

مركز المرفقات

تشكل المرفقات جزءاً لا يتجزأ من هذه المعاهدة. وكل إشارة إلى هذه المعاهدة تشتمل على الإشارة إلى تلك المرفقات.

وإثباتاً لما تقدم، قام الموقعون أدناه المفوضون من جانب حكوماتهم، بتوقيع هذه المعاهدة.

حررت بالقاهرة في اليوم الحادي عشر من شهر ابريل ١٩٩٦.



## المرفق الثاني

### ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية

- ١ - تطبيق الوكالة الدولية للطاقة الذرية للضمانات المشار إليها في الفقرة الفرعية (ب) من المادة ٩ بالنسبة إلى كل طرف، على النحو المحدد في اتفاق يجري التفاوض عليه وأبرامه مع الوكالة، وذلك على جميع المواد المصدرية أو المواد الانشطارية الخاصة في جميع الأنشطة النووية القائمة داخل إقليم الطرف أو الخاضعة لولايته أو التي تجري تحت إشرافه في أي مكان،
- ٢ - يشكل الاتفاق المشار إليه في الفقرة ١ أعلاه الاتفاق المطلوب فيما يتصل بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أو يكون معادلا في نطاقه وأثره لهذا الاتفاق (INF/CIRC/153) بصيغته المنصوبة). ويعتبر الطرف الذي سبق له الدخول في اتفاق ضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية مستوفيا للشرط المطلوب، ويتخذ كل طرف جميع الخطوات اللازمة لضمان تفيذ الاتفاق المشار إليه في الفقرة ١ بالنسبة إليه في موعد لا يتجاوز ثمانية عشر شهرا من بعد تاريخ بدء نفاذ هذه المعاهدة بالنسبة إلى ذلك الطرف.
- ٣ - لأغراض هذه المعاهدة، يكون الغرض من الضمانات المشار إليها في الفقرة ١ للتحقق من عدم تحويل المواد النووية من الأنشطة النووية السلمية إلى الأجهزة المتفجرة النووية أو إلى أغراض غير معروفة.
- ٤ - يدرج كل طرف في تقريره السنوي إلى الهيئة للعلم والإستعراض وفقا للمادة ١٣ نسخة من النتائج العامة لأخر تقرير للوكالة الدولية للطاقة الذرية عن أنشطة التفتيش التي قامت بها في إقليم الطرف المعني، ويخطر الهيئة قورا بأي تغيير في تلك النتائج، والمعلومات التي يقدمها أي طرف لا تُنقل لا كليا ولا جزئيا، ولا تحال من قبل المتلقين إلى أطراف ثالثة ما لم يعطى ذلك الطرف موافقته الصريحة على ذلك.

### المرفق الثالث

#### الهيئة الإفريقية للطاقة النووية

- ١ - تتألف الهيئة المنشأة بموجب المادة ١٢ من اثني عشر عضواً تنتخبهم أطراف المعاهدة لمدة ثلاث سنوات، وذلك مع مراعاة الحاجة إلى التوزيع الجغرافي العادل فضلاً عن كفاءة وجود دول ذات برامج نووية متقدمة بين أعضائها، ويكون لكل عضو ممثل واحد يعين على أساس إيلاء اعتبار خاص لخبرته في موضوع المعاهدة.
- ٢ - يكون للهيئة مكتب مؤلف من الرئيس ونائب الرئيس والأمين التنفيذي، وتنتخب اللجنة رئيسها ونائب رئيسها. ويقوم الأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية، بناء على طلب أطراف المعاهدة، بالتشاور مع الرئيس، بتعيين الأمين التنفيذي للهيئة، وبالتنسبة للإجتماع الأول يتكون النصاب من ممثلي ثلثي أعضاء الهيئة. وتتخذ الهيئة مقرراتها في تلك الجلسة بتوافق الآراء قدر الإمكان، وإلا فبأغلبية ثلثي أعضاء الهيئة، وتعتمد الهيئة نظامها الداخلي في تلك الجلسة.
- ٣ - تضع الهيئة نمط التقارير التي تقدمها الدول وفقاً لما هو مطلوب في المادتين ١٢ و ١٣.
- ٤ - (أ) تتحمل الدول الأطراف في المعاهدة ميزانية الهيئة، بما فيها تكاليف عمليات التفتيش المضطلع بها عملاً بالمرفق الرابع لهذه المعاهدة، وذلك وفقاً لجدول التصبة مقررته تحده الدول الأطراف،  
(ب) للهيئة أيضاً أن تقبل أموالاً إضافية من مصادر أخرى بشرط أن تتفق هذه المنح مع مقاصد وأهداف المعاهدة.

## المرفق الرابع

### إجراءات الشكاوى وتسوية المنازعات

- ١ - يقوم أي طرف يرى أن هناك ما يبرر تقديم شكوى من انتهاك طرف آخر من أطراف الاتفاقية أو البروتوكول الثالث للالتزامات بموجب هذه المعاهدة بعرض موضوع الشكوى على الطرف المشتكى منه وإمهال هذا الطرف ثلاثين يوما لتزويده بتفسير ولحل المسألة، وقد يشمل ذلك القيام بزيارات ذات طابع تقني يتفق عليها الطرفان.
- ٢ - وفي حال عدم حل المسألة على هذا النحو، يجوز للطرف الشاكي أن يعرض للشكوى على الهيئة.
- ٣ - وتطعي الهيئة للطرف المشتكى منه، إذ تأخذ في الاعتبار ما بذل من جهود بموجب الفقرة ١ أعلاه خمسة وأربعين يوما لتزويدها بتفسير للمسألة.
- ٤ - وإذا رأت الهيئة، بعد النظر في أي تفسيرات قدمها إليها ممثلو الطرف المشتكى منه، أن الشكوى تشمل على أساس موضوعي يكفي لتبرير إجراء تفتيش في إقليم ذلك الطرف أو في إقليم طرف في البروتوكول الثالث، فإن لها أن تطلب إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية إجراء ذلك التفتيش بأسرع ما يمكن، وللهيئة أيضا أن تنسب ممثلها لمراقبة فريق التفتيش التابع للوكالة.
  - (أ) يبين الطلب مهام وأهداف هذا التفتيش فضلا عن أية متطلبات تتعلق بالسرية،
  - (ب) إذا طلب الطرف المشتكى منه ذلك، يرافق فريق الوكالة الدولية للطاقة الذرية ممثلون لذلك الطرف، شريطة ألا يؤدي ذلك إلى تأخير المفتشين أو إعاقة ممارستهم لمهامهم على أي نحو آخر،
  - (ج) يوفر كل طرف لفريق التفتيش إمكانية الوصول الكامل والحر إلى جميع ما في إقليمه من المعلومات والأماكن التي يعتبرها المفتشون ذات صلة بتنفيذ التفتيش؛
  - (د) يتخذ الطرف المشتكى منه جميع الخطوات المناسبة لتسهيل عمل فريق التفتيش ويمنح المفتشين نفس الامتيازات والحصانات المنصوص عليها في الأحكام ذات الصلة من الاتفاق المتعلق بامتيازات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وحصاناتها.

(أ) تقدم الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى الهيئة بأسرع ما يمكن تقريراً كتابياً عما خلصت إليه، يصف معالم أنشطة الفريق، ويتضمن ما تحقق منه من الوقائع والمعلومات ذات الصلة، مشفوعاً بالأدلة والوثائق الداعمة بحسب الاقتضاء، كما يبين النتائج التي توصل إليها، وتقدم الهيئة تقريراً كاملاً إلى جميع الدول الأطراف في المعاهدة مع إعلامها بقرارها فيما إذا كان الطرف المشتكى منه قد خرق التزاماته بموجب هذه المعاهدة؛

(و) إذا رأت الهيئة أن الطرف المشتكى منه قد انتهك التزاماته بموجب هذه المعاهدة، أو أنه لم يتم الامتثال للأحكام المذكورة أعلاه، فإن على الدول الأطراف في المعاهدة أن تجتمع في دورة استثنائية لمناقشة المسألة؛

(ز) للدول الأطراف المجتمععة في الدورة الاستثنائية أن تصدر، بحسب الاقتضاء، توصيات إلى الطرف الذي اعتبر مخالفاً بالتزاماته وإلى منظمة الوحدة الإفريقية، ولمنظمة الوحدة الإفريقية إذا لزم الأمر، أن تحيل المسألة إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة؛

(ح) تتحمل الهيئة تكاليف العملية الممولة أعلاه، وفي حالة المخالطة المقصودة، تقرر الهيئة إن كان يتعين أن يتحمل الطرف المشتكى أيًا من التبعات المالية للعملية.

٥ - للهيئة أيضا أن تنشئ آليات التفتيش الخاصة بها.

## للبروتوكول الأول

إن أطراف هذا البروتوكول،

أقتناعا منها بالحاجة إلى اتخاذ جميع الخطوات في اتجاه تحقيق الهدف النهائي المتمثل في عالم خال تماما من الأسلحة النووية والتزام جميع الدول بالإسهام في ذلك،

واقترانها منها أيضا بأن معاهدة أفريقيا منطقة خالية من الأسلحة النووية التي جرى التفاوض بشأنها والتوقيع عليها وفقا لإعلان اعتبار أفريقيا منطقة لا نووية (AHG/Res.11(1)) الصادر عام ١٩٦٤ وقراري مجلس وزراء منظمة الوحدة الإفريقية CM/Res. 1342 (LIV) د - (٥٤) الصادر عام ١٩٩١ و CM/Res. 1395 (LIV) الصادر عام ١٩٩٢ ولقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٨٦/٤٨ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣ تمثل تدبيراً هاماً في اتجاه كفالة عدم انتشار الأسلحة النووية، وتشجيع التعاون في مجال استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، والتشجيع على نزع السلاح العام الكامل، وتعزيز السلم والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي،

ورغبة منها في الإسهام بجميع الأشكال الممكنة في تحقيق فعالية هذه المعاهدة،

قد اتفقت على ما يلي،

### المادة ١

يتعهد كل طرف في البروتوكول بالألا يستعمل أو يهدد باستعمال أي جهاز متفجر نووي

ضد:

(أ) أي طرف من أطراف المعاهدة ، أو

(ب) أي إقليم داخل المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في أفريقيا تكون إحدى الدول التي أصبحت طرفاً في البروتوكول الثالث مسؤولة عنه دولياً على الوجه المحدد في المرفق الأول.

#### المادة ٢

يتعهد كل طرف في البروتوكول بالألا يسهم في أي فعل يشكل انتهاكا للمعاهدة أو لهذا للبروتوكول،

#### المادة ٣

يتعهد كل طرف في البروتوكول بأن يبين، بإشعار كتابي إلى الوديع، قبوله أو عدم قبوله لأي تغيير في التزاماته بموجب هذا البروتوكول قد يترتب على بدء نفاذ تعديل أدخل على المعاهدة عملا بالمادة ١٩ من المعاهدة.

#### المادة ٤

يفتح الباب لتوقيع هذا البروتوكول من جانب الاتحاد الروسي، والصين، وفرنسا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية،

#### المادة ٥

يخضع هذا البروتوكول للتصديق،

#### المادة ٦

هذا البروتوكول له طابع الدوام ويظل ساري المفعول إلى أجل غير مسمى، شريطة أن يكون لكل طرف، ممارسة منه لسيادته الوطنية، حق الانسحاب من هذا البروتوكول إذا ما قرر أن هناك أحداثا استثنائية، تتصل بموضوع هذا البروتوكول، تعرض مصالحه العليا للخطر، ويرسئ تطرف إلى الوديع اشعارا بهذا الانسحاب قبل مرياته بانثي عشر شهرا، ويتضمن هذا الاشعار بيانا بالأحداث الاستثنائية التي يرى أنها عرضت مصالحه العليا للخطر.

المادة ٧

يبدأ نفاذ هذا البروتوكول بالنسبة إلى كل دولة في تاريخ إيداع هذه الدولة وثيقة تصديقها لدى الوديع أو تاريخ بدء نفاذ الاتفاقية أيهما أبعد.

وأثباتا لما تقدم ، قام الموقعون أدناه، المفوضون حسب الأصول من جانب حكوماتهم، بتوقيع هذا البروتوكول.

\* \* \*

## البروتوكول الثاني

أن أطراف هذا البروتوكول،

اقتناعا منها بالحاجة إلى اتخاذ جميع الخطوات في اتجاه تحقيق الهدف النهائي المتمثل في إقامة عالم خال تماما من الأسلحة النووية والتزام جميع الدول بالإسهام في ذلك،

واقتراعا منها أيضا بأن معاهدة إنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في أفريقيا التي جرى التفاوض بشأنها والتوقيع عليها وفقا لإعلان اعتبار أفريقيا منطقة لا نووية، ((1)) (AHG/Res.11) الصادر عام ١٩٦٤، ولقراري مجلس وزراء منظمة الوحدة الإفريقية (LIV) CM/Res. 1342 (د-٥٤) الصادر عام ١٩٩١ و (LIV) CM/Res. 1395 الصادر عام ١٩٩٢ ولقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٨٦/٤٨ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣ تمثل خطوة هامة في اتجاه كفالة عدم انتشار الأسلحة النووية وتشجيع التعاون في مجال الاستخدام السلمي للطاقة النووية والتشجيع على نزع السلاح للعام الكامل، وتعزيز السلم والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي،

ورغبة منها في الإسهام بجميع الأشكال الممكنة في تحقيق فعالية هذه المعاهدة: وإذ تأخذ في الاعتبار هدف عقد معاهدة لحظر كل التجارب النووية .  
قد اتفقت على ما يلي،

### المادة ١

يتعهد كل طرف في البروتوكول بالآتي يقوم باختبار أي جهاز متفجر نووي في أي مكان داخل المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في أفريقيا أو بالمساعدة أو التشجيع على إجراء هذا الاختبار.



## المادة ٢

يتعهد كل طرف في البروتوكول بالألا يسهم في أي فعل يشكل انتهاكا للمعاهدة أو لهذا البروتوكول،

## المادة ٣

يتعهد كل طرف في البروتوكول بأن يبين، بإشعار كتابي إلى الوديع، قبوله أو عدم قبوله لأي تغيير في التزاماته بموجب هذا البروتوكول قد يترتب على بدء نفاذ تعديل أدخل على المعاهدة عملا بالمادة ١٩ من المعاهدة.

## المادة ٤

يفتح الباب لتوقيع هذا البروتوكول من جانب الاتحاد الروسي، والصين، وفرنسا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية،

## المادة ٥

يخضع هذا البروتوكول للتصديق،

## المادة ٦

هذا البروتوكول له طابع الدوام ويظل ساري المفعول إلى أجل غير مسمى، شريطة أن يكون لكل طرف، ممارسة منه لسيادته الوطنية، حق الاتسحاب من هذا البروتوكول إذا ما قرر أن هناك أحداثا استثنائية، تتصل بموضوع هذا البروتوكول، تعرض مصالحه العليا للخطر، ويرسل الطرف إلى الوديع اشعارا بهذا الاتسحاب قبل سريانه باثني عشر شهرا، ويتضمن هذا الاشعار بيانا بالأحداث الاستثنائية التي يرى أنها عرضت مصالحه العليا للخطر.

المادة ٧

يبدأ نفاذ هذا البروتوكول بالنسبة إلى كل دولة في تاريخ ايداع هذه الدولة وثيقة تصديقها لدى الوديع أو تاريخ بدء نفاذ الاتفاقية ليهما أبعد.

وإثباتا لما تقدم ، قام الموقعون أدناه، المفوضون حسب الأصول من جانب حكوماتهم، بتوقيع هذا البروتوكول.

\* \* \*

### البروتوكول الثالث

أن الأطراف في هذا البروتوكول،

اقتناعا منها بالحاجة إلى اتخاذ جميع الخطوات في اتجاه تحقيق الهدف النهائي المتمثل في إقامة عالم خال تماما من الأسلحة النووية والتزام جميع الدول بالإسهام في ذلك،

واقترعا منها أيضا بأن معاهدة انشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في أفريقيا التي جرى التفاوض بشأنها والتوقيع عليها وفقا لإعلان اعتبار أفريقيا منطقة لا نووية، (1) (AHG/Res.11 الصادر عام 1964، ولقراري مجلس وزراء منظمة الوحدة الإفريقية CM/Res. 1342 (LIV) (د - 04) الصادر عام 1991 و CM/Res. 1395 (LIV) الصادر عام 1992 ولقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 86/48 المؤرخ 16 كانون الأول/ ديسمبر 1992 تمثل خطوة هامة في اتجاه كفالة عدم انتشار الأسلحة النووية وتشجيع التعاون في مجال الاستخدام الطائفة النووية في الاغراض السلمية وللتشجيع على نزع السلاح العام الكامل، وتعزيز السلم والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي،

ورغبة منها في الاسهام بجميع الأشكال الممكنة في تحقيق فعالية هذه المعاهدة:

قد اتفقت على ما يلي،

#### المادة 1

يتعهد كل طرف في البروتوكول بأن يطبق ، فيما يتعلق بما هو مسؤول عنه دوليا قانونا وواقعا من الاقاليم الواقعة في المنطقة الخالية من الاسلحة النووية في لقرتيا، الاحكام الواردة في المواد 10، 9، 8، 7، 6، 5، 4، 3 من المعاهدة، وأن يكفل تطبيق الضمانات المحددة في المرفق الثاني من المعاهدة.

#### المادة ٢

يتعهد كل طرف في البروتوكول بالألا يسهم في أي فعل يشكل انتهاكا للمعاهدة أو لهذا البروتوكول،

#### المادة ٣

يتعهد كل طرف في البروتوكول بأن يبين، بإشعار كتابي إلى الوديع، قبوله أو عدم قبوله لأي تغيير في التزاماته بموجب هذا البروتوكول قد يترتب على بدء نفاذ تعديل أدخل على المعاهدة عملا بالمادة ١٩ من المعاهدة.

#### المادة ٤

يفتح الباب لتوقيع هذا البروتوكول من جانب اسبانيا وفرنسا.

#### المادة ٥

يخضع هذا البروتوكول للتصديق،

#### المادة ٦

هذا البروتوكول له طابع الدوام ويظل ساري المفعول إلى أجل غير مسمى، شريطة أن يكون لكل طرف، ممارسة منه لسيادته الوطنية، حق الانسحاب من هذا البروتوكول إذا ما قرر أن هناك أحداثا استثنائية، تتصل بموضوع هذا البروتوكول، تعرض مصالحه العليا للخطر. ويرسل الطرف إلى الوديع اشعارا بهذا الانسحاب قبل سريانه بانثني عشر شهرا، ويتضمن هذا الاشعار بيانا بالأحداث الاستثنائية التي يرى أنها عرضت مصالحه العليا للخطر.

المادة ٧

يبدأ نفاذ هذا البروتوكول بالنسبة إلى كل دولة في تاريخ ايداع هذه الدولة  
صك تصديقها لدى الوديع أو تاريخ بدء نفاذ الاتفاقية أيهما أبعد.

واثباتا لما تقدم ، قام الموقعون أدناه، المفوضون حسب الأصول من  
جانب حكوماتهم، بتوقيع هذا البروتوكول.

نسخة مطابقة لأصل النص  
كما وافق عليه مجلس النواب



المملكة المغربية  
البرلمان  
مجلس النواب

مشروع قانون رقم 45.20  
يوافق بموجبه على الميثاق الإفريقي للسلامة على الطرق،  
المعتمد بأديس أبابا (إثيوبيا) في 31 يناير 2016

( كما وافق عليه مجلس النواب في 08 فبراير 2021 )

نسخة مطابقة لأصل النص  
كما وافق عليه مجلس النواب

العميد المالكي  
رئيس مجلس النواب

مشروع قانون رقم 45.20  
يوافق بموجبه على الميثاق الإفريقي  
للسلامة على الطرق، المعتمد بأديس أبابا (إثيوبيا)  
في 31 يناير 2016

مادة فريدة

يوافق على الميثاق الإفريقي للسلامة على الطرق، المعتمد بأديس أبابا (إثيوبيا) في 31 يناير 2016، مع مراعاة الإعلان التفسيري الذي قدمته المملكة المغربية في شأنه.

\*

## الميثاق الإفريقي للسلامة على الطرق

الديباجة

نحن الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي؛

إذ نضع في الاعتبار الميثاق التأسيسي للاتحاد الإفريقي المعتمد في 11 يوليو/تموز 2000 في لومي، توغو، وتحديداً المادتين 14 (هـ) و 15 اللتين تسندان إلى مفوضية الاتحاد الإفريقي مهام التنسيق في قطاعات النقل والاتصالات والسياحة؛

وإذ نضع في الاعتبار المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الإفريقية الموقعة في أبوجا، نيجيريا، في يونيو/حزيران 1991، وتحديداً المادة 61 التي تحدد الخطوات الواجب على الدول الأعضاء اتخاذها لتحقيق تنمية متوازنة ومتكاملة لشبكة النقل والاتصالات القارية في أفريقيا؛

وإذ نأخذ في الاعتبار المقرر [AHG/Decl.1(XXXVII)] الصادر عن الدورة العادية السابعة والثلاثين لمؤتمر رؤساء الدول وحكومات منظمة الوحدة الإفريقية المنعقد في يوليو 2001 في لوساكا، زامبيا، بشأن إنشاء الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد) كإطار لتنمية أفريقيا؛

وإذ نأخذ في الاعتبار التحديات الناجمة عن عولمة الاقتصاد وحاجة أفريقيا إلى التنفيذ الكامل وبطريقة فعالة لبرنامج عمل ألماتي لعام 2003، الذي يبرز أهمية برنامج الأمم المتحدة للتعاون في مجال النقل المعابر للبلدان النامية غير الساحلية؛

وإذ نأخذ في الاعتبار المقرر Assembly/AU/Dec.78 (V) الصادر عن رؤساء دول وحكومات الاتحاد الإفريقي، في يوليو 2005 في سرت، ليبيا، لإدراج أهداف ومؤشرات النقل في الأهداف الإنمائية للألفية التي اعتمدها وزراء النقل والبنية التحتية الأفريقيين في أبريل 2005 بأديس أبابا، إثيوبيا، في إطار مكافحة الفقر؛

نسخة مطابقة لأصل النص  
كما وافق عليه مجلس النواب

وإذ نأخذ في الاعتبار الإعلان Doc. Assembly/Au/9(XII) الصادر عن الدورة العادية الثانية عشرة لمؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي المنعقدة في أديس أبابا، إثيوبيا، في فبراير 2009، بشأن تطوير البنية التحتية للنقل والطاقة في أفريقيا؛

وإذ نأخذ في الاعتبار القرار 64/255 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في 2 مارس 2010 معلناً الفترة 2011 - 2020 عقد العمل من أجل السلامة على الطرق وكذلك خطة العمل الخاصة/المتعلقة به؛

وإذ نأخذ في الاعتبار الإعلان Assembly/AU/Decl.2(XVIII) الصادر عن الدورة العادية الثامنة عشرة لمؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي المنعقدة في أديس أبابا، إثيوبيا، في يناير 2012، بشأن برنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا وخطة عمله ذات الأولوية والهيكل المؤسسي لتطوير البنية التحتية في أفريقيا؛

وإذ نأخذ في الاعتبار إعلان لوندنا AU/TPT/MIN/Decl.(II) وخطة عمله لأفريقيا لعقد العمل من أجل السلامة على الطرق (2011-2020) المعتمدة في الدورة العادية الثانية لمؤتمر وزراء النقل الأفريقيين في نوفمبر 2011؛

وإذ نأخذ في الاعتبار المقرر EX.CL/ Dec.682(XX) الصادر عن الدورة العادية العشرين للمجلس التنفيذي، بشأن تقرير الدورة العادية الثانية لمؤتمر وزراء النقل للاتحاد الأفريقي التي اعتمدت إعلان لوندنا وخطة العمل؛

وإذ نأخذ في الاعتبار الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بمسائل النقل، لاسيما في مجالات الأمن والسلامة وحماية البيئة وتسهيل النقل؛

وإذ تقر بالبعد متعدد القطاعات للسلامة على الطرق والحاجة إلى توثيق التعاون بين أصحاب المصلحة الرئيسيين (النقل، البنية التحتية، التعليم، الشرطة، الصحة، إنفاذ القانون...) في تحسين وضع السلامة على الطرق في القارة؛

وإذ نلتزم بتحسين البنية التحتية للنقل والخدمات الصحية في أفريقيا لأجل منع حوادث الطرق والوفيات الفاجئة عنها؛

وإذ نعي ضرورة التعجيل بتطوير البنية التحتية والخدمات المرتبطة بها في أفريقيا وإنشاء طرق أكثر أمناً لتحقيق التنمية في القارة؛

وإذ ينتابنا القلق العميق إزاء الارتفاع المفرط لمعدل حوادث الطرق في أفريقيا، حيث يكون معظم الضحايا من المشاة وراكبي الدراجات العادية والنارية، الذين يكون أغلبهم من الشباب، وحيث تصل تكلفة حوادث السير إلى حوالي 2 في المائة من إجمالي الناتج القومي. وهو ما يشكل بالفعل خسائر ضخمة ذات آثار سلبية كبيرة على القارة اجتماعياً واقتصادياً؛

اتفقنا على الأحكام التالية:



## الباب الأول أحكام عامة

### المادة 1 التعريفات

لأغراض هذا الميثاق، تُفهم التعريفات على النحو التالي:

تعني كلمة "الاتحاد" الاتحاد الأفريقي؛

تعني عبارة "الدول الأطراف" الدول الأطراف التي قامت بالتصديق على هذا الميثاق أو الانضمام إليه.

تعني عبارة "الدولة العضو" الدولة العضو في الاتحاد الأفريقي؛

تعني عبارة "القانون التأسيسي" القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي؛

تعني عبارة "اللجنة الاقتصادية" اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة.

تعني كلمة "المفوضية" مفوضية الاتحاد الأفريقي؛

تعني كلمة "المؤتمر" مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي؛

تعني كلمة "الميثاق" الميثاق الأفريقي للسلامة على الطرق؛

تعني عبارة "مستخدمو الطرق المعرضون للخطر" مستخدمو الطرق الأكثر عرضة لحوادث السير كالمشاة وراكبي الدراجات العادية والنارية ومستخدمو وسائل المواصلات العامة. ويمكن أيضاً إدراج الأطفال وكبار السن والمعاقين في هذه الفئة.

تعني عبارة "البنية التحتية للطرق" مرافق الطرق ومعداتهما بما في ذلك شبكة الطرق وساحات الانتظار وأماكن الوقوف وشبكة الصرف ومسارات الدراجات والكباري والأرصفة.

تعني عبارة "تقييم أثر السلامة على الطرق" عملية التقييم للسلامة على الطرق التي سيتم إجراؤها في جميع مراحل التصميم والإنشاء والتشغيل لبنية الطرق التحتية.

تعني عبارة "حادثة طريق" أي تصادم أو حادث قد تنجم عنه إصابة أو لا تنجم، والذي يقع على طريق عام وتشارك فيه مركبة سائرة واحدة على الأقل.

تعني عبارة "حزام السلامة" حزاماً واقياً يرتديه راكب المركبة لحمايته من الإصابة أو الاندفاع للأمام أو خارج المركبة أثناء وقوع حادثة أو تقليل السرعة فجأة.

تعني عبارة "صلاحية المركبات للسير على الطرق" عملية الفحص الفنية لجميع معايير السلامة الفنية للتحقق من سلامة استخدام المركبات على الطريق.

تعني عبارة "عقد العمل من أجل السلامة على الطرق" فترة 2011-2020 كعقد للعمل من أجل السلامة على الطرق الذي أعلنته الجمعية العامة للأمم المتحدة (القرار 64/255) والدورة العادية العشرين للمجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي (Dec Ex.CL/Dec.682(XX)).

تعني عبارة "مراجعات السلامة" عمليات الفحص التي تُجرى في مختلف مراحل أي مشروع من مشروعات الطرق للتحقق من اتساق تصميمه وتنفيذه مع مبادئ السلامة ولتحديد ما إذا كان يلزم إجراء تغييرات على التصميم لمنع وقوع الحوادث.

تعني عبارة "مستخدم الطريق" شخصاً يستخدم أي جزء من شبكة الطرق، سواء أكان يستخدم وسيلة نقل آلية أو غير آلية.

تعني عبارة "مستخدمو الطرق المعرضون للخطر" أي مستخدم للطريق لا تحتاج إلى محرك لتوليد الطاقة لذلك الغرض. ويشمل هذا استخدام العربات التي تجرها الحيوانات أو يجرها البشر و المشاة وراكبي الدراجات.

تعني عبارة "الهيئة الرئيسية للسلامة على الطرق" الهيئة الوطنية المعنية بشؤون سلامة الطرق والتي تضطلع بمسؤوليات التنسيق بين القطاعات.

تعني عبارة "وفاة ناجمة عن حادثه طريق" حالة وفاة تحدث خلال 30 يوماً من وقوع حادثه طريق.

## الباب الثاني الأهداف والمبادئ

### المادة 2 الأهداف

1. تتمثل الأهداف الأساسية للميثاق لهذا في:

أ) يكون بمثابة إطار سياسات لتحسين السلامة على الطرق في أفريقيا.

ب) يكون بمثابة أداة ووسيلة للدعوة من أجل تحسين السلامة على الطرق في القارة بهدف تسهيل تهيئة بيئة مواتية للحد بدرجة كبيرة من حوادث الطرق.

2- وتتمثل الأهداف المحددة فيما يلي:

أ. تسهيل وضع سياسات قطرية شاملة للسلامة على الطرق؛

ب. التعجيل بتنفيذ برامج وطنية وإقليمية وقارية للسلامة على الطرق؛

ج. المساهمة في تنسيق جهود السلامة على الطرق في القارة؛

د. التشجيع على تحسين التنسيق بين شركاء التنمية في مجال السلامة على الطرق؛

- د. تعزيز مشاركة القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية في قضايا السلامة على الطرق؛
- و. تعزيز التوافق والانسجام بين عمليات جمع ومعالجة ونشر بيانات السلامة على الطرق.

### المادة 3 المبادئ

تلتزم الدول الأطراف في تنفيذ أحكام هذا الميثاق، بالمبادئ التالية:

1. الاعتماد على الذات والشعور بالمسؤولية من خلال تبني رؤية قوية وخاصة بشأن تحسين السلامة على الطرق.
2. التضامن وتبادل المعارف بشأن السلامة على الطرق.
3. تفريع السلطة بين الدول الأطراف، ومفوضية الاتحاد الأفريقي وسائر المؤسسات الإقليمية والقارية التي تعمل على تحقيق التنمية والتكامل في القارة.
4. الشراكة الإيمانية بين أصحاب المصلحة الأفريقيين، ووكالات الأمم المتحدة وسائر المؤسسات الدولية التي تعمل على تحقيق تنمية بشرية عادلة في العالم.

### الباب الثالث إدارة السلامة على الطرق

#### المادة 4 إنشاء هيئات رئيسية للسلامة على الطرق

1. تقوم الدول الأطراف بإنشاء وكالات رئيسية وطنية للسلامة على الطرق مُفوضة قانوناً تضطلع بمسؤوليات للتنسيق بين القطاعات، وذلك في غضون ثلاث (3) سنوات من المصادقة على أو الانضمام إلى هذا الميثاق.
2. تضطلع هذه الهيئات الرئيسية بمسؤوليات من بينها:
  - أ. تقديم المشورة بشأن السياسات للحكومة فيما يخص مسائل السلامة على الطرق عبر مختلف القطاعات؛
  - ب. وضع إستراتيجيات للسلامة على الطرق وتنسيق تنفيذها.

### المادة 5

#### الدعم المؤسسي للهيئات الرئيسية للسلامة على الطرق

تقدم الدول الأطراف دعماً مؤسسياً للهيئات الرئيسية من خلال تقديم الموارد المالية والبشرية والاعتراف والدعم المناسب لمنحها النفوذ المطلوب لأداء وظائفها بالتنسيق.

### المادة 6

#### إستراتيجيات السلامة على الطرق

تقوم الدول الأطراف، من خلال عملية تعاونية وتشاورية وشاملة للجميع، بإعداد إستراتيجيات للسلامة على الطرق ذات أولويات ومسؤوليات واضحة، وأهداف طموحة وقابلة للتحقيق.

### المادة 7

#### نظام إدارة بيانات السلامة على الطرق

1. تقوم الدول الأعضاء ببناء القدرات داخل الهيئات الرئيسية لتمكينها من إنشاء والتحكم من نظام لإدارة بيانات السلامة على الطرق باسم بالمصادقية ويتضمن وحدات لجمع البيانات وتخزينها ومطابقتها وتحليلها والإبلاغ عنها.
2. يتضمن نظام إدارة بيانات السلامة على الطرق قواعد بيانات وطنية عن المركبات والسائقين والحوادث والإصابات وحالات الوفاة والنتائج الوسيطة مثل معدلات ارتداء أحزمة السلامة والخوذات والآثار الاقتصادية للإصابات المتعلقة بالسلامة على الطرق.
3. تكون البيانات سليمة وموثوق بها ومتناسقة على مستوى القارة ومتاحة لأنشطة التخطيط والبحث والتطوير ورصد التقدم المحرز وتقييمه.

### المادة 8

#### التعاون لتعزيز السلامة على الطرق

1. تشجع الدول الأطراف جهود التعاون على المستويات الوطنية والإقليمية والقارية بهدف تحسين فاعلية مبادرات السلامة على الطرق وتبادل المعارف والرصد والتقييم.
2. تشارك الدول الأطراف أيضاً بفاعلية في شراكات دولية معنية بالسلامة على الطرق.
3. تقوم الدول الأطراف بتهيئة بيئة مواتية لمشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الأكاديمية والبحثية في أنشطة السلامة على الطرق.
4. تقوم الدول الأطراف بإحياء يوم أفريقيا للسلامة على الطرق يوم الأحد الثالث من نوفمبر من كل عام.

## الباب الرابع طرق وتقل أكثر أمناً

### المادة 9 التصنيفات الوظيفية

1. تصنف الدول الأطراف الطرق بشكل فني وفقاً لوظائفها، ويجب أن تعكس تصميمات الطرق قواعد ومعايير التصميم الخاصة بفئة التصنيف والوظائف المرجوة لكل منها.
2. تضمن الدول الأطراف أن يتم إدراج البنية التحتية للحركة المرورية غير الآلية كمتطلبات ذات أولوية عند تصميم جميع فئات الطرق، لاسيما الطرق الحضرية والريفية.

### المادة 10 إدارة الحركة المرورية أثناء أعمال بناء الطرقات

- يتعين على الدول الأطراف وضع سياسات ومبادئ لإدارة السلامة على الطرق ليسترشد بها الاستشاريون والمقاولون خلال بناء الطرق من أجل ضمان سلامة الطرق.

### المادة 11 التفتيش على سلامة الطرق

1. تضمن الدول الأطراف إجراء عمليات التفتيش على سلامة الطرق كجزء من كل عمليات الصيانة.
2. تأخذ عمليات التفتيش شكل تحليل للسلامة وتشمل، كحد أدنى، كافة أصول الطرق بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر الطرق، والأرصفة، وممرات المشاة، ومسارات الدراجات، وتجهيزات الطرق، وعلامات المرور، وإشارات أو ضوابط المرور، وعلامات الطرق، وحواجز الحوادث، وأعمدة الإنارة.
3. يولي تحليل السلامة أيضاً اهتماماً خاصاً للمناطق التي تُعتبر "نقاط خطيرة".

### المادة 12 مراجعات السلامة على الطرق

1. تستحدث الدول الأطراف تشريعات وسياسات يتم بمقتضاها تضمين إجراء مراجعات السلامة على الطرق في كافة مراحل تصميم وإنشاء وتشغيل البنية التحتية للطرق.
2. تضع الدول الأطراف مبادئ توجيهية رسمية لمراجعات السلامة على الطرق تتناول عدة أمور منها مصداقية عملية المراجعة واستقلاليتها.

### المادة 13 الدليل الوطني لتصميم الطرق

1. تضمن الدول الأطراف أن يتم وضع دليل لتصميم الطرق والجسور ومراجعته وتحديثه لضمان ملاءمته للغرض وتوفير عنصر السلامة في التصميم وتوافقته مع أفضل الممارسات الدولية.
2. تضمن تصميمات الطرق تخطيط مناطق الاستراحة وإدماجها بشكل سليم في الشبكة الوطنية للطرق الرئيسية.

### المادة 14 مستخدمو الطرق المعرضون للخطر

- تضمن الدول الأطراف أن تأخذ في الاعتبار معالجة احتياجات مستخدمي الطرق المعرضين للخطر بصورة ملائمة أثناء تخطيط البنية التحتية للطرق وتصميمها وتنفيذها.

### المادة 15 مركبات أكثر أماناً

1. تعتمد الدول الأطراف وتطبق معايير الحد الأدنى لسلامة المركبات لضمان صلاحيتها للسير على الطرق.
2. تقوم الدول الأطراف بوضع وتنفيذ لائحة بشأن تحديد عمر المركبات المستوردة.
3. تقوم الدول الأطراف بتدعيم وإنفاذ عمليات التفتيش الدورية الإلزامية على المركبات.
4. تقدم الدول الأطراف حوافز لامتلاك مركبات جديدة تكون آمنة من الناحية البيئية والتشغيلية. ويجب تطبيق هذه الحوافز أيضاً على مركبات النقل الجماعي والبضائع.
5. تضع الدول الأطراف تشريعاً ينظم نقل البضائع الخطرة.

### المادة 16 سلامة مستخدمي الطرق

1. تدعم الدول الأطراف القواعد واللوائح الخاصة بتدريب السائقين وإصدار التراخيص لهم.
2. تنظم الدول الأطراف حملة اتصالات لتثقيف المواطنين وتوعيتهم بالمخاطر الرئيسية لحوادث الطرق.
3. تُدخِل الدول الأطراف موضوع السلامة على الطرق في المناهج الدراسية.

4. تقوم الدول الأطراف بإصدار وتنفيذ تشريعات خاصة بالسلامة على الطرق، لاسيما المتعلقة بالتحكم في السرعة والتحكم في القيادة تحت تأثير الكحول والمخدرات وارتداء حزام السلامة واستخدام الخوذات وتعزيز الرؤية واستخدام الهاتف المحمول أثناء القيادة.
5. تقوم الدول الأطراف بوضع وتنفيذ لوائح تنظيمية للقيادة وساعات الراحة للسائقين المحترفين وكل السائقين الآخرين، وتطبيق آلية ملائمة للمتابعة والتنفيذ.

#### المادة 17

##### الرعاية بعد وقوع الحادث

1. تقوم الدول الأطراف بتدعيم خدمات الرعاية لما قبل دخول المستشفى وبعد وقوع الحادث لأجل تقديم رعاية ملائمة وفي الوقت المناسب للمرضى المصابين في حوادث الطرق بغية تقليل تعرضهم للإصابة والإعاقة لفترة طويلة.
2. تقوم الدول الأطراف بإنشاء مراكز تنسيقية لخدمات الطوارئ الطبية.
3. تقوم الدول الأطراف بتنفيذ قانون التأمين على المركبات الآلية لصالح الطرف الثالث لضمان تقديم خدمات الطوارئ الطبية وإعادة التأهيل لضحايا حوادث السير.
4. تقوم الدول الأطراف بتسهيل التدريب (بناء القدرات) على خدمات الاستجابة لحالات الإصابة الطارئة.
5. تضمن الدول الأطراف توفر خدمات الطوارئ الطبية في الطرق السيارة للعناية بالاشخاص الذين تعرضوا لحوادث الطريق.

#### الباب الخامس

##### التمويل والرصد والتقييم

#### المادة 18

##### إجراءات التمويل

1. تقر الدول الأطراف بالأثر الاجتماعي والاقتصادي لحوادث الطرق كمبدأ توجيهي لتخصيص الموارد المالية للسلامة على الطرق. ويجب ألا يُنظر إلى الأموال التي تُنفق لتحقيق السلامة على الطرق باعتبارها تكلفة، بل استثماراً.
2. تحدد الدول الأطراف نسبة الموارد المالية التي سيتم تخصيصها للإجراءات التدخلية للسلامة على الطرق، كجزء من عمليات تطوير وصيانة البنية التحتية للطرق.
3. تحدد الدول الأطراف مصادر تمويل مستدامة، لاسيما داخلياً، لتحقيق السلامة على الطرق.

### المادة 19 مؤتمر الدول الأطراف

1. يتم بمقتضى هذا الميثاق إنشاء مؤتمر للدول الأطراف كأعلى هيئة لصنع السياسة. ويتألف مؤتمر الأطراف من الوزراء المعنيين بالسلامة على الطرق.
2. يقوم مؤتمر الدول الأطراف باعتماد قواعد إجراءاته ولأية هيئة تابعة له قد ينشؤها، وكذلك القواعد المالية لتحديد المساهمة المالية للأطراف في هذا الميثاق.
3. يقوم مؤتمر الدول الأطراف بما يلي:
  - أ. توفير الإشراف الاستراتيجي، وضمان التنفيذ الفعال للميثاق واتخاذ جميع التدابير التي يراها ضرورية للترويج لأهداف الميثاق؛
  - ب. تعزيز الانسجام بين السياسات والإستراتيجيات والإجراءات الملزمة لزيادة السلامة على الطرق في أفريقيا؛
  - ج. بحث واعتماد توصيات الأمانة حسب الاقتضاء؛
  - د. بحث تقارير وأنشطة الأمانة واتخاذ الإجراءات اللازمة تجاهها؛
  - هـ. بحث التعديلات على هذا الميثاق واعتمادها؛
  - و. أداء أية وظيفة أخرى بما يتفق مع هذا الميثاق أو قواعد إجراءات مؤتمر الأطراف.
4. ينعقد مؤتمر الأطراف كل ثلاث سنوات.
5. تقوم المفوضية بدور أمانة مؤتمر الأطراف وتتسق تنفيذ هذا الميثاق على المستوى القاري.

### المادة 20 المتابعة والتقييم على المستوى الوطني

1. تقوم الدول الأطراف بإنشاء وتنفيذ قواعد بيانات وطنية مستدامة ودقيقة عن حوادث الطرق، وتنفيذ آلية للإبلاغ الإجمالي.
2. تبني الدول الأطراف قدراتها الوطنية لإدارة البيانات المتعلقة بالسلامة على الطرق.
3. تقوم الدول الأطراف بإنشاء بيانات أساسية بشأن السلامة على الطرق.
4. تُجد الدول الأطراف تقارير سنوية عن التقدم المحرز بشأن السلامة على الطرق.



5. تقوم الهيئة الرئيسية للسلامة على الطرق في كل دولة عضو بتنسيق عملية جمع البيانات الوطنية عن السلامة على الطرق، وتكون القائمة على شؤون الأنظمة الوطنية لإدارة السلامة على الطرق.
6. تضع الدول الأطراف عملية تقييم لاستعراض التقدم المحرز واستخلاص الدروس من تنفيذ برامج السلامة على الطرق.

#### المادة 21

##### تسوية المنازعات

1. تتم تسوية أي نزاع أو خلاف ينشأ بين الدول الأعضاء بشأن تفسير أو تطبيق هذا الميثاق بالتراضي بين الدول المعنية، بما في ذلك عبر استخدام المفاوضات والوساطة والمصالحة أو أي وسيلة سلمية أخرى.
  2. في حالة عدم تسوية المنازعة أو الخلاف بالتراضي وفقا لما هو منصوص عليه في المادة 21(1)، يجوز للأطراف بالتراضي إحالة المنازعة إلى:
    - أ) محكمة العدل الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، حيثما ينطبق ذلك.
    - ب) فريق تحكيم مكون من ثلاثة (3) محكمين، يتم تعيينهم على النحو التالي:
      - (1) نعين أطراف النزاع محكمين اثنين (2).
      - (2) يعين رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي المحكم الثالث، الذي يكون رئيسا لفريق التحكيم.
1. يكون قرار هيئة التحكيم نهائيا وملزما.

#### الباب السادس

##### أحكام ختامية

#### المادة 22

##### تعميم الميثاق

تتخذ الدول الأطراف كافة الإجراءات الملائمة لضمان تعميم ونشر هذا الميثاق على أوسع نطاق ممكن.

#### المادة 23

##### شروط وقائي

1. لا يمكن تفسير أي مادة في هذا الميثاق على أنها تنتقص من المبادئ والقيم الواردة في الصكوك الأخرى ذات الصلة بتعزيز السلامة على الطرق.

2. ليس في هذا النظام الأساسي ما يُزول على أنه يمنع أي طرف من اتخاذ أي إجراء يتسق مع أحكام ميثاق الأمم المتحدة أو أي صك دولي آخر ويكون مقتضراً على ما يقتضيه الوضع، يراه ضرورياً لأمنه الخارجي أو الداخلي.

#### المادة 24 التوقيع والتصديق والانضمام

1. يتاح هذا الميثاق للتوقيع والتصديق والانضمام من قبل الدول الأعضاء.
2. يتم إيداع وثائق التصديق أو الانضمام للميثاق الحالي لدى رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي الذي يقوم بإبلاغ الدول الأعضاء بتاريخ إيداع وثائق التصديق أو الانضمام.

#### المادة 25 دخول حيز التنفيذ

1. يدخل هذا الميثاق حيز التنفيذ ثلاثين يوماً من تاريخ إيداع وثيقة التصديق الخامسة عشر؛
2. يخطر رئيس المفوضية جميع الدول الأعضاء بدخول هذا الميثاق حيز التنفيذ؛
3. يكون الميثاق واجب التنفيذ بالنسبة لأي دولة عضو تنضم إليه، اعتباراً من تاريخ قيامها بإيداع وثيقة الانضمام لدى رئيس المفوضية.

#### المادة 26 التحفظات

1. يمكن لأي دولة عضو تقديم تحفظ كتابي على أي بند من هذا الميثاق عند التوقيع، والتصديق عليه أو الانضمام له. لا يجوز أن يتعارض التحفظ مع أهداف وغايات هذا الميثاق.
2. يجب تقديم سحب التحفظ بصفة كتابية إلى رئيس المفوضية، الذي يقوم بإخطار الدول الأطراف به.

#### المادة 27 الوديع

يتم إيداع هذا الميثاق لدى رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي الذي يقوم بإرسال نسخة مصدقة طبق الأصل منه إلى حكومة كل دولة موقعة وإخطارها بتاريخ إيداع وثائق التصديق أو الانضمام.

### المادة 28 التسجيل

عند دخول هذا الميثاق حيز التنفيذ، يقوم رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي بتسجيله لدى الأمين العام للأمم المتحدة وفقاً للمادة 102 من ميثاق الأمم المتحدة.

### المادة 29 الانسحاب

1. يجوز لدولة طرف الانسحاب من هذا الميثاق بتوجيه إخطار مكتوب إلى رئيس المفوضية، وذلك في أي وقت بعد مضي ثلاث سنوات من تاريخ دخول الميثاق حيز التنفيذ.
2. يبدأ سريان مفعول الانسحاب بعد سنة من تاريخ قيام رئيس المفوضية باستلام الإخطار، إلا إذا بين الإخطار تاريخاً لاحقاً.
3. لا يعفي الانسحاب الدولة الطرف المنسحبة من أداء أية التزامات ربما تحملتها بموجب هذا الميثاق قبل انسحابها.

### المادة 30 التعديل والتنقيح

1. يجوز لأية دولة طرف تقديم مقترحات لتعديل هذا الميثاق أو تنقيحه. ويتم اعتماد تلك المقترحات من قبل مؤتمر الدول الأطراف.
2. يُرفع نص أي تعديل مقترح على هذا الميثاق إلى رئيس المفوضية الذي يُبلغ الدول الأطراف به قبل عقد الاجتماع الذي سيتم طرح هذا التعديل فيه لاعتماده، بسنة أشهر على الأقل.
3. تعتمد التعديلات أو التنقيحات من قبل مؤتمر الأطراف بالإجماع، وإن تعذر ذلك، فبأغلبية ثلثين الدول الأطراف.
4. تدخل التعديلات أو التنقيحات حيز التنفيذ وفقاً للإجراءات المنصوص عليها في المادة 25 من هذا البروتوكول.

### المادة 31 حجية النصوص

حُرر هذا الميثاق في أربع (4) نسخ أصلية باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية والبرتغالية وتتساوى النصوص الأربعة في الحجية.

وإشهاداً على ما تقدم، قام الموقعون أدناه المفوضون حسب الأصول لهذا الغرض بالتوقيع على هذا الميثاق.

اعتمده الدورة العادية السادسة والعشرين للمؤتمر المنعقدة في 30-31 يناير 2016 في أديس أبابا، اثيوبيا.

**نسخة مطابقة لأصل النص  
كما وافق عليه مجلس النواب**



المملكة المغربية  
البرلمان  
مجلس النواب

مشروع قانون رقم 54.20  
يوافق بموجبه على اتفاق تعديل اتفاقية التبادل الحر  
بين المملكة المغربية وجمهورية تركيا،  
الموقع بالرباط في 24 أغسطس 2020

( كما وافق عليه مجلس النواب في 08 فبراير 2021 )

نسخة مطابقة لأصل النص  
كما وافق عليه مجلس النواب

الحبيب المالكي  
رئيس مجلس النواب

مشروع قانون رقم 54.20  
يوافق بموجبه على اتفاق تعديل اتفاقية التبادل الحر  
بين المملكة المغربية وجمهورية تركيا،  
الموقع بالرباط في 24 أغسطس 2020

مادة فريدة

يوافق على اتفاق تعديل اتفاقية التبادل الحر بين المملكة المغربية وجمهورية تركيا، الموقع بالرباط في 24 أغسطس 2020.

\*

\* \*

اتفاق تعديل اتفاقية التبادل الحر  
بين المملكة المغربية وجمهورية تركيا

إن المملكة المغربية وجمهورية تركيا (المشار إليها فيما بعد "الطرفين"، "الجانب المغربي" أو "الجانب التركي" عند الاقتضاء)؛  
بناء على اتفاقية التبادل الحر بين المملكة المغربية وجمهورية تركيا لإقامة منطقة تجارة حرة، الموقعة في 7 أبريل 2004 (المشار إليها فيما بعد "بالاتفاقية")؛  
مراعاة للمادتين 30 و 31 من الاتفاقية بخصوص إنشاء لجنة مشتركة لتدبير الاتفاقية؛  
مراعاة للمادتين 36 و 37 من الاتفاقية، التي تمكن الأطراف من تعديل الاتفاقية؛

وأخذا بعين الاعتبار لطلب الجانب المغربي باتخاذ تدابير استثنائية لمدة محدودة، تستثنى من أحكام المادة 4 من الاتفاقية، على شكل إعادة فرض رسوم جمركية على بعض المنتجات الصناعية ذات منشأ جمهورية تركيا، وذلك بسبب العجز التجاري للمملكة المغربية مع جمهورية تركيا وتزايد حاجة المملكة المغربية لحماية الصناعات الناشئة والصناعات المعرضة لتهديد اضطرابات السوق؛

اتفقتا على ما يلي:

المادة 1

يعود الجانب المغربي، كتدبير استثنائي واستثناء لأحكام المادتين 1 و 4 من الاتفاقية، فرض الرسوم الجمركية المحددة في المادة 2 من هذا الاتفاق، لمدة خمس سنوات، على المنتجات الصناعية ذات منشأ جمهورية تركيا والمدرجة بالملحق 1 لهذا الاتفاق.

المادة 2

تبلغ الرسوم الجمركية المشار إليها في المادة 1 من هذا الاتفاق 90٪ من قيمة الرسوم الجمركية المطبقة وفق "الدولة الأكثر رعاية" الجاري بها العمل.

المادة 3

1. بالنسبة للمنتجات المدرجة في الملحق 1 من هذا الاتفاق، لا يطبق الجانب المغربي أي رسوم أخرى ذات أثر مماثل للرسوم الجمركية، على الواردات ذات منشأ جمهورية تركيا.  
2. على الرغم من أحكام الفقرة الأولى من هذه المادة، يجوز للجانب المغربي إخضاع الواردات ذات منشأ جمهورية تركيا، بما في ذلك المنتجات المدرجة بالملحق 1 من هذا الاتفاق، لتدابير بموجب أحكام المادتين 18 و 19 من الاتفاقية.

المادة 4

بالنسبة للمنتجات المدرجة في الملحق 1 من هذا الاتفاق، لا يطبق الجانب المغربي أي قيود كمية على الواردات ذات منشأ جمهورية تركيا، وذلك وفقاً للمادة 7 من الاتفاقية.

نسخة مطابقة لأصل النص  
كما وافق عليه مجلس النواب

#### المادة 5

1. ندرج، بالملحق I من هذا الاتفاق، المنتجات الواردة في الملحق II من هذا الاتفاق، الخاضعة للتدابير الوقائية من قبل الجانب المغربي طبقاً للمادة التاسعة عشر من اتفاقية الغات 1994 واتفاقية التدابير الوقائية للمنظمة العالمية للتجارة، وبالتالي تخضع للرسوم الجمركية المشار إليها في المادة 2 من هذا الاتفاق، وذلك عند انتهاء مدة تطبيق التدابير الوقائية المذكورة.

2. يقوم الجانب المغربي بإخطار الجانب التركي كتابة، وذلك ببلتقاء مدة تطبيق التدابير الوقائية المتعلقة بالمنتجات المدرجة في الملحق II من هذا الاتفاق، ثلاثة أشهر قبل تاريخ انتهائها.

#### المادة 6

تتعقد اللجنة المشتركة 3 أشهر قبل تاريخ انتهاء فترة الخمس سنوات الأولى لتقييم بحسن نية ما إذا كانت هناك حاجة لفترة الخمس سنوات الثانية. يمكن للجنة المشتركة، بتوافق مشترك، تمديد فترة الخمس سنوات الأولى لمدة 5 سنوات إضافية.

#### المادة 7

1. بعد ستة أشهر من دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ، تقوم اللجنة المشتركة كل سنة بتقييم تطور التجارة الثنائية. وتقوم اللجنة المشتركة أيضاً بمراجعة تطبيق هذا الاتفاق بهدف تقليص المنتجات التي يشملها الملحق I أو تخفيض، إن أمكن، الرسوم الجمركية المشار إليها في المادة 2 من هذا الاتفاق وإجراء التعديلات اللازمة عليها بتوافق مشترك.

2. عند الحاجة، يمكن للطرفين أن يقررا إدراج منتجات إضافية في الملحق I من هذا الاتفاق، بقرار من اللجنة المشتركة.

#### المادة 8

1. تعدل المادة 17 من الاتفاقية وتقرأ على النحو التالي:

#### المادة 17

##### إجراءات التقييم المؤقتة

1. يمكن للطرفين اتخاذ إجراءات التقييم المؤقتة لمدة محدودة، والتي تستثنى من تطبيق مقتضيات المادة الرابعة، على شكل زيادة في الرسوم الجمركية.
2. تهم هذه الإجراءات فقط الصناعات الناشئة أو بعض الصناعات التي هي في طور إعادة هيكلتها أو التي تواجه صعوبات جدية.
3. لا يمكن أن تتجاوز الرسوم الجمركية المطبقة من الطرفين بموجب تلك الإجراءات على المنتجات ذات منشأ أحد الطرفين 30% من قيمتها. كما يجب أن تحتفظ بعنصر الأفضلية لفائدة المنتجات ذات منشأ أحد الطرفين. ويجب ألا تتجاوز القيمة الإجمالية لواردات المنتجات الخاضعة لهذه الإجراءات 15% من مجموع واردات المنتجات الصناعية من الطرف الآخر كما هي معرفة في المادة الثالثة وذلك اعتماداً على إحصائيات آخر سنة متوفرة.
4. تطبق هذه الإجراءات لفترة لا تتجاوز خمس سنوات ما لم تقرر اللجنة المشتركة مدة أطول.
5. لا يمكن إدخال تلك الإجراءات بالنسبة لأي منتج بعد مرور أكثر من ثلاث سنوات على إلغاء الإجراءات المشار إليها في الفقرة الرابعة من هذه المادة.
6. يجب على الطرفين إخبار اللجنة المشتركة بأي إجراءات استثنائية يتوابعان اتخاذها، ويتم بطلب من أحد الطرفين، مشاورات في إطار اللجنة المشتركة حول تلك الإجراءات والقطاعات

التي ستطبق عليها قبل تطبيقها. وعند اتخاذ تلك الإجراءات، يجب على الطرفين تقديم جدول زمني للجنة المشتركة حول إلغاء الرسوم الجمركية المطبقة بموجب هذه المادة. ويجب أن يتضمن هذا الجدول الإلغاء التدريجي لتلك الرسوم ببداي سنتين على الأكثر بعد تطبيقها وبنسب متساوية، ويمكن للجنة المشتركة أن تقرر جدولاً زمنياً مخالفاً لذلك."

2. لا تسري الفقرة 5 من المادة 17 من الاتفاقية، بصيغتها المعدلة في هذا الاتفاق، على الإجراءات المطبقة من الأطراف بموجب المادة 17 من الاتفاقية قبل دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ.

#### المادة 9

1. يدخل هذا الاتفاق حيز التنفيذ بتاريخ استلام آخر إشعار كتابي يخبر من خلاله الطرفان بعضهما البعض، عبر القنوات الدبلوماسية، باستكمال إجراءاتهما القانونية الداخلية اللازمة لدخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ.  
2. يشكل هذا الاتفاق جزءاً لا يتجزأ من "اتفاقية التبادل الحر بين المملكة المغربية وجمهورية تركيا"، الموقعة في 7 أبريل 2004.

وإبانتاً لذلك، وقّع المفوضان، المخول لهما بذلك قانوناً، هذا الاتفاق.

وحرر في الرباط في 24 أغسطس 2020 في نظيرين أصليين باللغات العربية والتركية والإنجليزية وللتصوص الثلاثة نفس الحجية. في حال الاختلاف في التلويح، يرجح النص الإنجليزي.

عن  
الجمهورية تركيا

عن  
المملكة المغربية

رومصاربكان  
وزيرة التجارة

مولاي حفيظ العلمي  
وزير الصناعة والتجارة  
والاقتصاد الأخضر والرقمي

\*

\* \*

قائمة المنتجات ذات منشأ جمهورية تركيا الخاضعة للإجراءات الاستثنائية لمدة محدودة على شكل إعادة فرض الرسوم الجمركية على وارداتها في المملكة المغربية، حسب ترتيبها في النظام المنسق المغربي

I الملحق

3926909290	5702100000	5801271000	6104330000	6107990080
4202121092	5702320000	5801361000	6104390020	6108110010
4202199090	5702390010	5801362100	6104390090	6108110090
4202921091	5702390090	5801371000	6104410000	6108190010
4203109000	5702420000	5801901000	6104420000	6108190020
5407439930	5702490010	6001109929	6104430000	6108190090
5407539930	5702490090	6001929919	6104440000	6108210000
5407619970	5702500010	6101200000	6104490000	6108220020
5407699970	5702500020	6101300010	6104520000	6108220080
5407739730	5702500091	6101300090	6104530000	6108290020
5407839991	5702500099	6101900000	6104590000	6108310010
5408239931	5702910000	6102200000	6104610000	6108310090
5408339991	5702920000	6102300010	6104620000	6108320011
5512119010	5702990010	6102300090	6104630000	6108320019
5512219010	5702990090	6102900000	6104690000	6108320090
5512990010	5703100010	6103100000	6105100000	6108390010
5514119010	5703100091	6103220000	6105200010	6108390090
5514129010	5703100099	6103230000	6105200090	6108910000
5514198010	5703200010	6103290000	6105900010	6108920000
5514219010	5703200091	6103320000	6105900090	6108990010
5514239010	5703200099	6103330000	6106100000	6108990090
5514299010	5703300010	6103390090	6106200010	6109100010
5514301020	5703300091	6103410010	6106200090	6109100091
5514303020	5703900010	6103410090	6106900010	6109100099
5514419010	5703900091	6103420010	6106900020	6109900010
5514439010	5703900092	6103420090	6106900090	6109900092
5514499010	5703900099	6103430010	6107110000	6109900093
5515119010	5704100000	6103430090	6107120010	6109900099
5515129010	5704200000	6103490010	6107120090	6110110010
5515139010	5704900000	6103490091	6107190000	6110110020
5515199010	5705000010	6103490099	6107210010	6110110091
5515219010	5705000029	6104130000	6107210090	6110110099
5515229010	5705000030	6104190010	6107220011	6110120020
5515299010	5705000040	6104190080	6107220019	6110190010
5515919010	5705000051	6104220000	6107220090	6110190020
5515998010	5705000059	6104230000	6107290010	6110190091
5516239020	5705000060	6104290010	6107290090	6110190099
5701100090	5705000090	6104290080	6107910000	6110200010
5701900090	5801261000	6104320000	6107990010	6110200091



6110200099	6114900080	6203190020	6204510000	6208920098
6110300010	6115290013	6203190090	6204520000	6208990010
6110300021	6115300019	6203220000	6204530000	6208990080
6110300029	6115941010	6203230000	6204590010	6209200010
6110300091	6115941090	6203290010	6204590090	6209200020
6110300099	6115959090	6203290080	6204610010	6209300010
6110900010	6115961099	6203310000	6204620010	6209300020
6110900020	6115991000	6203320000	6204620090	6209900015
6110900099	6115999010	6203330000	6204630010	6209900025
6111200010	6116100010	6203390010	6204630090	6209900055
6111200030	6116100020	6203390090	6204690011	6210100011
6111200080	6116100094	6203410020	6204690019	6210100015
6111300010	6117100020	6203410090	6204690091	6210100017
6111300031	6117100090	6203420010	6204690099	6210100030
6111300039	6117801010	6203420020	6205200000	6210100041
6111300080	6117802100	6203420090	6205300010	6210100042
6111900040	6117802900	6203430010	6205300090	6210100049
6111900050	6117809100	6203430020	6205900000	6210100050
6111900060	6117809910	6203430090	6206300000	6210100061
6111900092	6117809990	6203490011	6206400000	6210100069
6111900098	6117900000	6203490013	6206900000	6210100071
6112110000	6201110000	6203490019	6207110000	6210100072
6112120000	6201120010	6203490091	6207190010	6210100073
6112190000	6201120090	6203490093	6207190090	6210100079
6112200010	6201130010	6203490099	6207210000	6210100081
6112200020	6201130090	6204110000	6207220010	6210100082
6112310010	6201190000	6204120000	6207220090	6210100089
6112310090	6201910000	6204130000	6207290000	6210100091
6112390019	6201920000	6204190010	6207910010	6210100092
6112390090	6201930000	6204190090	6207910090	6210100099
6112410090	6201990000	6204210000	6207990020	6210200010
6112490011	6202110000	6204220000	6207990080	6210200091
6112490019	6202120010	6204230000	6208110010	6210200092
6112490090	6202120090	6204290010	6208110090	6210200093
6113000015	6202130010	6204290090	6208190010	6210200099
6113000022	6202130090	6204310000	6208190090	6210300010
6113000024	6202190000	6204320000	6208210000	6210300092
6113000028	6202910000	6204330000	6208220010	6210300093
6113000080	6202920000	6204390010	6208220090	6210300099
6113000091	6202930000	6204390090	6208290000	6210401000
6113000099	6202990000	6204420000	6208910010	6210409011
6114200090	6203110000	6204430000	6208910080	6210409019
6114300090	6203120000	6204440000	6208920010	6210409030
6114900020	6203190010	6204490090	6208920092	6210409042

6210409043	6211390015	6214900090	6302910010	6306290000
6210409049	6211390017	6215100000	6302910090	6306300000
6210409091	6211390023	6216001000	6302939090	6306400010
6210409092	6211390027	6301300010	6303120000	6306400090
6210409099	6211390040	6301300090	6303190010	6306900010
6210501000	6211390080	6301401000	6303190080	6402200011
6210509010	6211420011	6301409010	6303910010	6402910094
6210509021	6211420012	6301409090	6303910020	6403400020
6210509029	6211420019	6301901000	6303910091	6404209012
6210509035	6211420020	6301909090	6303910099	6404209019
6210509036	6211420030	6302100010	6303920010	6405100029
6210509037	6211420040	6302100020	6303920020	6813810090
6210509038	6211420090	6302100090	6303920091	7007111000
6210509093	6211430011	6302210010	6303920099	7007193000
6210509095	6211430012	6302210090	6303990010	7320101000
6210509097	6211430019	6302229010	6303990020	7326909998
6211110010	6211430020	6302229090	6303990091	8409993010
6211110090	6211430030	6302290011	6303990099	8409995000
62111120010	6211430040	6302290019	6304110010	8418100011
62111120090	6211430091	6302290091	6304110020	8418100019
6211200011	6211430099	6302290099	6304110090	8418210010
6211200012	6211490013	6302310010	6304199010	8418210093
6211200013	6211490015	6302310090	6304199090	8418210099
6211200019	6211490017	6302329010	6304200000	8421239000
6211200092	6211490023	6302329090	6304910010	8421291000
6211200093	6211490027	6302390011	6304910040	8421310000
6211200099	6211490050	6302390019	6304910090	8484100000
6211320011	6211490080	6302390091	6304920010	8484200000
6211320012	6212100010	6302390099	6304920090	8484900000
6211320019	6212100090	6302400010	6304930010	8507100010
6211320021	6212200090	6302400020	6304930021	8507800500
6211320029	6212300000	6302400090	6304930029	8536501300
6211320030	6213200010	6302510011	6304930090	8536691000
6211320090	6213200091	6302510012	6304990011	8538100000
6211330011	6213900012	6302510019	6304990019	8708301000
6211330012	6213900018	6302510091	6304990091	8708309091
6211330019	6213900092	6302510092	6304990092	8708911020
6211330021	6214100000	6302510099	6304990093	8708939200
6211330029	6214200010	6302539010	6304990099	8708993000
6211330030	6214200090	6302539090	6306120000	
6211330091	6214300000	6302590020	6306190010	
6211330099	6214400000	6302590080	6306190080	
6211390013	6214900010	6302600000	6306220000	

\* \* \*

الملحق II

4410112011	7208389031	7209260099	7211130090	7211290069
4410112019	7208389039	7209270010	7211140010	7211290090
4410112090	7208389090	7209270090	7211140021	7211901000
4410113011	7208391000	7209280010	7211140022	7211902010
4410113019	7208399010	7209280090	7211140029	7211902020
4410113090	7208399020	7209901000	7211140031	7211902090
4410199211	7208399031	7209902010	7211140039	7211909000
4410199219	7208399039	7209902090	7211140040	7212301000
4410199290	7208399090	7209909000	7211140050	7212302100
4410199311	7208400010	7210201000	7211140061	7212302900
4410199319	7208400091	7210202100	7211140069	7212309100
4410199390	7208400099	7210202200	7211140090	7212309200
7208100010	7208510010	7210202900	7211190010	7212309300
7208100091	7208510090	7210209000	7211190020	7212309400
7208100099	7208520010	7210411000	7211190031	7212309900
7208250010	7208520091	7210412000	7211190039	7212401000
7208250020	7208520099	7210419000	7211190041	7212403100
7208250031	7208530010	7210491000	7211190049	7212403990
7208250039	7208530020	7210492000	7211190051	7212409100
7208250090	7208530090	7210499000	7211190059	7212409900
7208260010	7208540010	7210611000	7211190060	7212501000
7208260020	7208540020	7210612000	7211190071	7212503100
7208260031	7208540030	7210619000	7211190072	7212503200
7208260039	7208540041	7210691000	7211190073	7212503300
7208260090	7208540049	7210692000	7211190074	7212503900
7208270010	7208540090	7210699000	7211190079	7212504000
7208270020	7208901000	7210701000	7211190090	7212505100
7208270031	7208902010	7210702100	7211230021	7212505200
7208270039	7208902090	7210702900	7211230029	7212505900
7208270090	7208909010	7210709000	7211230030	7212506100
7208360010	7208909090	7210901000	7211230051	7212506200
7208360020	7209150010	7210902911	7211230052	7212506900
7208360031	7209150090	7210902919	7211230053	7212509000
7208360039	7209160010	7210902999	7211230054	7212601000
7208360090	7209160091	7210909010	7211230059	7212602100
7208371000	7209160099	7210909020	7211230090	7212602900
7208379010	7209170010	7210909090	7211290010	7212603000
7208379020	7209170090	7211130010	7211290031	7212609110
7208379031	7209180010	7211130021	7211290039	7212609190
7208379039	7209180090	7211130029	7211290040	7212609900
7208379090	7209250010	7211130030	7211290061	7213919000
7208381000	7209250090	7211130040	7211290062	7214209000
7208389010	7209260010	7211130051	7211290063	7214999100
7208389020	7209260091	7211130059	7211290064	7225301100

7225301200  
7225301900  
7225302100  
7225302200  
7225302900  
7225303100  
7225303200  
7225303900  
7225309100  
7225309200  
7225309900  
7225401000  
7225402000  
7225409000  
7225501000  
7225509000  
7225921000  
7225929010

7225929091  
7225929099  
7225991010  
7225991091  
7225991099  
7225999010  
7225999091  
7225999099  
7226110010  
7226110021  
7226110029  
7226110031  
7226110039  
7226110040  
7226110050  
7226110091  
7226110099  
7226190010

7226190021  
7226190029  
7226190031  
7226190039  
7226190040  
7226190050  
7226190091  
7226190099  
7226200011  
7226200019  
7226200021  
7226200029  
7226200030  
7226200040  
7226200051  
7226200052  
7226200059  
7226200061

7226200069  
7226200091  
7226200099  
7226910010  
7226910020  
7226910091  
7226910092  
7226910099  
7226920010  
7226920091  
7226920099  
7226992000  
7226999011  
7226999019  
7226999020  
7226999030  
7226999091  
7226999099

7305311000  
7305319900  
7306191090  
7306199900  
7306301099  
7306309900  
7306501090  
7306509900  
7306611000  
7306619000  
7306691000  
7306699000  
7306901090  
7306909900

نسخة مطابقة لأصل النص  
كما وافق عليه مجلس النواب



المملكة المغربية  
البرلمان  
مجلس النواب

مشروع قانون رقم 59.20  
يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن الامتيازات والحصانات  
بين حكومة المملكة المغربية وحكومة الولايات المتحدة  
الأمريكية، الموقع بالرباط في فاتح سبتمبر 2020

( كما وافق عليه مجلس النواب في 08 فبراير 2021 )

نسخة مطابقة لأصل النص  
كما وافق عليه مجلس النواب

العميد المالكي  
رئيس مجلس النواب

مشروع قانون رقم 59.20  
يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن الامتيازات والحصانات  
بين حكومة المملكة المغربية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية،  
الموقع بالرباط في فاتح سبتمبر 2020

مادة فريدة

يوافق على الاتفاق بشأن الامتيازات والحصانات بين حكومة المملكة المغربية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية،  
الموقع بالرباط في فاتح سبتمبر 2020.

\*

\* \*

اتفاق

بين حكومة المملكة المغربية  
وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية  
بشأن الامتيازات والحصانات

إن حكومة المملكة المغربية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية (المشار إليهما فيما بعد،  
منفردتين بـ"الطرف" ومجتمعين بـ"الطرفين")؛

اعترفا منهنما بأهمية العمل الذي يقوم به الموظفون والمستخدمون القنصليون،

وإيمانا منهنما بأن تعزيز الحماية التي يتمتع بها أعضاء هيئة الموظفين القنصليين وأفراد  
عائلاتهم من شأنها تمتين علاقات الصداقة بين المملكة المغربية والولايات المتحدة الأمريكية؛

وعزما منهنما على تعزيز الحماية التي تتمتع بها القنصليات والموظفون القنصليون  
والمستخدمون القنصليون وأفراد عائلاتهم وكذا على توضيح الحملات التي يتستع بها أعضاء  
البعثة الدبلوماسية وأعضاء عائلاتهم؛

وإذ يجددان تأكيدهما على أن الهدف من الامتيازات والحصانات هو ضمان السير الفعال للبعثة  
الدبلوماسية والقنصليات نيابة عن دولتيهما وليس الهدف منها هو إفادة الأفراد،

اتفقتا على ما يلي:

المادة 1

تعريف

لأغراض هذا الاتفاق فإن:

(أ) التعريف المنصوص عليها في المادة الأولى من اتفاقية فيينا بشأن العلاقات الدبلوماسية  
وفي المادة الأولى من اتفاقية فيينا بشأن العلاقات القنصلية تطبق على هذا الاتفاق.

(ب) عبارة "فرد من العائلة" يقصد بها فرد من عائلة موظف قنصلي أو مستخدم  
قنصلي الذي يشكل جزءا من عائلته/ها، والذي تم إشعار الدولة المضيفة به وفقا  
للممارسة المكرسة لدى الدولة المضيفة.

نسخة مطابقة لأصل النص  
كما وافق عليه مجلس النواب

#### المادة 2

##### امتيازات وحصانات الموظفين القنصليين

يمنح كل طرف للموظفين القنصليين للطرف الآخر الامتيازات والحصانات المنصوص عليها في المواد من 29 إلى 36 من اتفاقية فيينا بشأن العلاقات الدبلوماسية.

#### المادة 3

##### امتيازات وحصانات المستخدمين القنصليين

يمنح كل طرف للمستخدمين القنصليين للطرف الآخر الامتيازات والحصانات المنصوص عليها في المواد من 29 إلى 35 من اتفاقية فيينا بشأن العلاقات الدبلوماسية، باستثناء الحصانة من القضاء المدني والإداري للدولة المضيفة المنصوص عليها في المادة 31، التي لا تمتد إلى الأفعال التي تقع خارج نطاق مهامهم. يمنح أيضاً كل طرف للمستخدمين القنصليين للطرف الآخر الامتيازات المنصوص عليها في المادة 36، الفقرة 1، فيما يتعلق بالأشياء المستوردة عند أول توطن.

#### المادة 4

##### امتيازات وحصانات أفراد عائلات الموظفين القنصليين

يمنح كل طرف لأفراد عائلات الموظفين القنصليين للطرف الآخر الامتيازات والحصانات المنصوص عليها في المواد من 29 إلى 36 من اتفاقية فيينا بشأن العلاقات الدبلوماسية.

#### المادة 5

##### امتيازات وحصانات أفراد عائلات المستخدمين القنصليين

يمنح كل طرف لأفراد عائلات المستخدمين القنصليين للطرف الآخر الامتيازات والحصانات المنصوص عليها في المواد من 29 إلى 35 من اتفاقية فيينا بشأن العلاقات الدبلوماسية، باستثناء الحصانة من القضاء المدني والإداري للدولة المضيفة المنصوص عليها في المادة 31، التي لا تطبق. يمنح أيضاً كل طرف لأفراد عائلات المستخدمين القنصليين للطرف الآخر الامتيازات المنصوص عليها في المادة 36، الفقرة 1، فيما يتعلق بالأشياء المستوردة عند أول توطن.

#### المادة 6

##### امتيازات وحصانات الموظفين الإداريين والتقنيين بالبعثة الدبلوماسية وأفراد العائلة الذين يشكلون جزءاً من عائلتهم

يتمتع الموظفون الإداريون والتقنيون بالبعثة الدبلوماسية لكل طرف وكذا أفراد العائلة الذين يشكلون جزءاً من عائلتهم، في نولة الطرف الآخر، بالامتيازات والحصانات المنصوص عليها في المواد من 29 إلى 35 من اتفاقية فيينا بشأن العلاقات الدبلوماسية، باستثناء الحصانة من القضاء المدني والإداري للدولة المضيفة المنصوص عليها في المادة 31، التي لا تمتد إلى الأفعال التي تقع خارج نطاق مهامهم. كما يتمتعون بالامتيازات المنصوص عليها في المادة 36، الفقرة 1، فيما يتعلق بالأشياء المستوردة عند أول توطن.

#### المادة 7

##### البعثة القنصلية وممتلكاتها

يتسّع مقر البعثة القنصلية وممتلكاتها، بما في ذلك وسائل النقل، بنفس الحماية الممنوحة للبعثات الدبلوماسية بموجب المادة 22 من اتفاقية فيينا بشأن العلاقات الدبلوماسية.

#### المادة 8

##### نطاق التطبيق

لا تسري الحماية المنصوص عليها في هذا الاتفاق على الأشخاص الذين هم مواطنو الدولة المضيفة أو الذين يقيمون فيها بصفة دائمة.

#### المادة 9

##### التنازلات

يجوز التنازل من قبل الدولة المرسلة عن أي حصانة أو حرمة تم منحها بموجب هذا الاتفاق. يتعين أن يكون هذا التنازل صريحاً دائماً.

#### المادة 10

##### التأثيرات

يلتزم كل طرف بعدم التمييز، على أساس الدين أو الموروث العرقي، خلال معالجة أو إصدار التأثيرات للموظفين الدبلوماسيين والقنصليين للطرف الآخر.

#### المادة 11

##### العلاقة مع اتفاقية فيينا بشأن العلاقات القنصلية

بموجب المادة 73 من اتفاقية فيينا بشأن العلاقات القنصلية، فإن هذا الاتفاق يكمل ويوسع أحكام الاتفاقية المذكورة. تطبق أحكام الاتفاقين بشكل متسق، غير أنه في حال التعارض يتم تطبيق الأحكام الأكثر تفضيلاً بالنسبة للدولة المرسلة.

#### المادة 12

##### التعديل

يجوز تعديل هذا الاتفاق، في أي وقت، بتوافق كتابي بين الطرفين.



**المادة 13**  
**الدخول حيز التنفيذ والإنهاء**

يطبق هذا الاتفاق بصفة مؤقتة ابتداء من تاريخ التوقيع عليه، ويدخل حيز التنفيذ في تاريخ استلام إشعار من حكومة المملكة المغربية يخطر حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، عبر القنوات الدبلوماسية، بأن المملكة قد استكملت إجراءاتها الداخلية المتطلبية لدخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ. يجوز لأي من الطرفين إنهاء هذا الاتفاق عبر توجيه إشعار كتابي للطرف الآخر. يسري مفعول الإنهاء بعد سنة من تاريخ هذا الإشعار.

حرر في الرباط بتاريخ 1 سبتمبر 2020 في نظيرين أصليين، باللغتين العربية والإنجليزية، وللمنصين نفس الحجية.

عن  
حكومة الولايات المتحدة الأمريكية

عن  
حكومة المملكة المغربية

**نسخة مطابقة لأصل النص  
كما وافق عليه مجلس النواب**



المملكة المغربية  
البرلمان  
مجلس النواب

مشروع قانون رقم 60.20  
يوافق بموجبه على النظام الأساسي  
للبنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية،  
الموقع ببكين في 29 يونيو 2015

( كما وافق عليه مجلس النواب في 08 فبراير 2021 )

نسخة مطابقة لأصل النص  
كما وافق عليه مجلس النواب

الصييب المالكي  
رئيس مجلس النواب

مشروع قانون رقم 60.20  
يوافق بموجبه على النظام الأساسي للبنك الآسيوي للاستثمار  
في البنية التحتية، الموقع ببيكين في 29 يونيو 2015

مادة فريدة

يوافق على النظام الأساسي للبنك الآسيوي للاستثمار في البنية  
التي، الموقع ببيكين في 29 يونيو 2015.

نسخة مطابقة لأصل النص  
كما وافق عليه مجلس النواب

# ملحق ورقة إثبات العضور

ROYAUME DU MAROC

PARLEMENT

CHAMBRE DES CONSEILLERS

Commission des Affaires étrangères,  
de la défense nationale et des Marocains  
Résidant à l'Étranger

PRÉSIDENT



المملكة المغربية

البرلمان

مجلس المستشارين

لجنة الخارجية والدفاع الوطني  
والمغاربة المقيمين في الخارج

الرئيس

### ورقة اثبات حضور السيدات والسادة المستشارين

تاريخ انعقاد الاجتماع: الأربعاء 31 مارس 2021 على الساعة العاشرة عشرة صباحا.

موضوع الاجتماع: الكرامة والتصويت على مشاريع قوانين تهم 5 اتفاقيات دولية: م.رق: 08.20 / م.رق: 45.20 / م.رق: 54.20 / م.رق: 59.20 / م.رق: 60.20.

عدد الحاضرين في اللجنة: 8  
عدد الحاضرين من أعضاء اللجنة: 7  
عدد المعتذرين: لا أحد  
عدد المتغيبين: 12  
نسبة الحضور بالنسبة لأعضاء اللجنة: 36,84%  
المدة الزمنية: ساعة و35 دقيقة

الولاية التشريعية: 2015 - 2021  
السنّة التشريعية: 2020 - 2021  
دورة: أبريل 2021  
اجتماع رقم: 1

#### السيدات والسادة المستشارون أعضاء مكتب اللجنة

المهمة	الاسم	الصورة الشخصية	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
رئيس اللجنة	السيد محمد الرزمت		فريق التجمع الوطني للأحرار	
الخليفة الأول	السيد عمر مورو		فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	
الخليفة الثاني	السيد سعيد زهير		الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي	
الخليفة الثالث	السيد مولاي ابراهيم الشريف		الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
الخليفة الرابع	السيد الحسين المخلص		فريق الأصالة والمعاصرة	
الخليفة الخامس	السيد نبيل الأندلوسي		فريق العدالة والتنمية	المشاركة من بعد
الخليفة السادس	السيد عبد العزيز بوهودود		فريق التجمع الوطني للأحرار	

البرلمان - مجلس المستشارين - الهاتف: 14 83 21 537 (212) - الفاكس: 80 26 73 537 (212)  
E-mail: Commissionae@gmail.com

ROYAUME DU MAROC

PARLEMENT

CHAMBRE DES CONSEILLERS

Commission des Affaires étrangères,  
de la défense nationale et des Marocains  
Résident à l'Étranger

PRÉSIDENT



المملكة المغربية

البرلمان

مجلس المستشارين

لجنة الخارجية والدفاع الوطني  
والمغاربة المقيمين في الخارج

الرئيس

تاريخ انعقاد الاجتماع: الأربعاء 31 مارس 2021 على الساعة العاشرة صباحاً.  
موضوع الاجتماع: الكرامة والتصويت على مشاريع قوانين. تهم 5 اتفاقيات حولية: م.ق: 08.20 / م.ق: 45.20 / م.ق: 54.20 / م.ق: 59.20 / م.ق: 60.20.

السيدات والسادة المستشارون أعضاء مكتب اللجنة

المشاركة بني بعد	الفريق الحركي		السيد بنمبارك يحفظه	الأمين
.	فريق الاتحاد المغربي للشغل 		السيدة فاطمة الزهراء اليحيوي	مساعد الأمين
	الفريق الاشتراكي		السيد أحمد بولون	المقرر
	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعددية		-----	مساعد المقرر

البرلمان - مجلس المستشارين - الهاتف : 15/14 83 21 537 (212) - الفاكس : 80 26 73 537 (212)  
E-mail : Commissionae@gmail.com

2

ROYAUME DU MAROC

PARLEMENT

CHAMBRE DES CONSEILLERS

Commission des Affaires étrangères,  
de la défense nationale et des Marocains  
Résidant à l'Étranger

PRÉSIDENT



المملكة المغربية

البرلمان

مجلس المستشارين

لجنة الخارجية والدفاع الوطني  
والمغاربة المقيمين في الخارج

الرئيس

تاريخ انعقاد الاجتماع: الأربعاء 31 مارس 2021 علو الساعة العاشرة عشرة صباحا.  
موضوع الاجتماع: الكرامة والتصويت على مشاريع قوانين تهم 5 اتفاقيات لمالية : 08.20 / 60.20/59.20/54.20/45.20

السيدات والسادة المستشارون أعضاء اللجنة

التوقيع	الصورة الشخصية	الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية
المشاركة من بعد		السيد محمد الشيخ بيد الله	فريق الأصالة و المعاصرة
		السيد الحبيب بن الطالب	
		السيد العربي الهرامي	
		السيدة فاطمة الزهراء بن الطالب	
		السيد حمة أهل بابا	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية
		السيد أحمد لخريف	

3

البرلمان - مجلس المستشارين - الهاتف : 15/14 83 21 537 (212) - الفاكس : 80 26 73 537 (212)  
E-mail : Commissionae@gmail.com

ROYAUME DU MAROC

PARLEMENT

CHAMBRE DES CONSEILLERS

Commission des Affaires étrangères,  
de la défense nationale et des Marocains  
Résidant à l'Étranger

PRÉSIDENT



المملكة المغربية

البرلمان

مجلس المستشارين

لجنة الخارجية والدفاع الوطني  
والمغاربة المقيمين في الخارج

الرئيس

تاريخ انعقاد الاجتماع: الأربعاء 31 مارس 2021 على الساعة العاشرة صباحاً.  
موضوع الاجتماع: الكرامة والتصويت على مشاريع قوانين تهم 5 اتفاقيات لمولية : 08.20 / 60.20/59.20/54.20/45.20

السيدات والسادة المستشارون أعضاء اللجنة

المشاركة بعد		السيد عبد الإله الحلوطي	فريق العدالة والتنمية
		السيد سيدي صلوح الجماني	الفريق الحركي
المشاركة بعد ثم القدر كذلك		السيد عبد اللطيف أوعمو	التقدم والاشتراكية

4

البرلمان - مجلس المستشارين - الهاتف : 15/14 83 21 537 (212) - الفاكس : 80 26 73 537 (212)  
E-mail : Commissionae@gmail.com



